السياسة الاجتماعية ودورها في تحجيم تأثيرات ظاهرة المخدرات على الأمن المجتمعي العراقي (دراسة ميدانية)

نور حامد هاشم *
باحثة من العراق

*ماجستير انثروبولوجي

gggqqq908@gmail.com

ملخص :

حاولت الدراسة من بمباحثها الأربع أن توضح ما للمفاهيم المتعلقة بالمخدرات والسلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية من فحوى في حين تم درج كافة الدوافع والمسببات التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع العراقي سواء منها ماله علاقة بالجانب الاجتماعي أو تلك المرتبطة بالجوانب الاقتصادية، في حين ذهبت الدراسة باتجاه الميدان من دراسة لخمس حالات جرت مقابلتها من قبل الباحثة وتبين من خلالها أن المجتمع والأسرة والأصدقاء والوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي والثقافي هي من أكثر المؤثرات حضوراً في إجابات المبحوثين، ومن تلك المعاينة الميدانية جرى التوصل الى جملة من النتائج التي تمخضت عنها لاحقاً مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية : المخدرات، الإدمان، التعاطي، السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي، السياسية الاجتماعية.

Social Policy and Its Role in Limiting the Effects of Drug Phenomenon On the Security Of Iraqi Community

Noor Hamed Hashem
Researcher from Iraq

ABSTRACT

The study tried through the four sections to show the content of the concepts related to drugs, social peace and social policy, while all the motives and causes that led to the spread of this phenomenon in Iraqi society were included, whether those related to the social aspect or those related to economic aspects, while the study went Towards the field through a study of five cases interviewed by the researcher and it was found that society, family, friends, economic situation, educational and cultural level are among the most present influences in the respondents' answers

Through this field examination, a number of results were reached, which later resulted in a set of recommendations related to social policy.

KEY WORDS: drugs, addiction, abuse, social peace and community security, social politics.

المقدمة

تعرض الأمن المجتمعي العراقي كسواه من مكونات الأمن الوطني للكثير من التأثيرات والتحديات بعد التغيير في عام 2003 وهنالك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت بهذا الاتجاه حتى بات السلم والأمن المجتمعي مهدداً بظواهر من الصعب تحجيمها أو الحد منها ورغم أن الإرهاب وتنامي التنظيمات الإرهابية والاستخدام المفرط للعنف ونمو ظاهرة التطرف العنيف وما افرزته هذه المخاطر من تهديدات، الا أن هنالك ظواهر أخرى لا تقل خطورة عما سبقها كونها ذات مساس بممارسات وسلوكيات الأفراد مما يجعل تحديدها وإيجاد محاولات ناجحة بشكل كامل لها أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلم الاجتماعي وترسيخ الأمن المجتمعي.

المخدرات وظاهرة انتشارها وتفشيها ليست بجديدة على المجتمعات والشعوب ومنها المجتمع العراقي حيث تكاد تكون مترسخة في أعماق التاريخ حينما كانت تمارس كجزء من أساليب

العلاج أو كوسيلة للسحر وغيرها، إلا انّ العقود الأخيرة شهدت تصاعداً خطيراً في تفشي هذه الظاهرة وتنامي اعداد متعاطيها وتكاد تكون دول الجوار العراقي من أكثر الدول تأثراً بهذه الظاهرة، إلا انّ طبيعة المجتمع العراقي والضوابط والأعراف السائدة فضلاً عن القوانين العراقية النافذة حينها كان لها الدور الأكبر في عدم تفشيها واقتصار متعاطيها على أعداد محدودة جدا لا تشكل خطراً على السلم المجتمعي، إلا انّ المتغيرات الحاصلة بعد عام 2003 أدت كنتيجة حتمية الى أن تتصاعد هذه الظاهرة بشكل خطير وملفت للنظر.

لابد لنا هنا أن نحدد وبشكل واضح ضمن الإطار المفاهيمي مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي غالبا ما يجري تداولها عند البحث عن ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات، كذلك فأن هنالك العديد من المسببات والدوافع التي أدت الى أن تبرز هذه الظاهرة الى السطح منذرة بتهديد السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي، ولغرض إعطاء الدراسة طابعاً ميدانياً فقد جرت دراسة العديد من الحالات التي لها علاقة بهذه الظاهرة ورغم قلتها إلا أنها بلا شك تمثل نماذج يتوجب التركيز عليها وصولاً الى خلق سياسة اجتماعية قادرة على المعالجة في ذات الوقت فأن أدوات تنفيذ هذه السياسة لابد إن تكون حاضرة للوصول الى اعلى مستوى من الأداء من خلال التقويم والمتابعة لمفردات هذه السياسة ومدى نجاحها، وفي كل الأحوال فأن نظرة مستقبلية واستقراء مستقبلي لهذه الظاهرة امراً لابد منه لخلق تصور كامل عن ما يتوجب عمله.

أهمية الدراسة : أن أهمية الدراسة تتأتى من كون ظاهرة الإدمان على المخدرات وتعاطيها بمختلف أنواعها بات يشكل تهديداً قائماً ذو خطورة عالية على الأمن المجتمعي العراقي وبالتالي فانه سيشكل خطراً على الأمن الوطني لأسباب متعددة أهمها أن الأشخاص المدانين بتعاطي المخدرات اصبحوا يشكلون نسبة ليست بالقليلة من المجتمع وهذا التصاعد في معدلات الإدمان والتعاطي سينعكس

سلباً على عموم حركة المجتمع وبالتالي شكل خطراً على باقي مكونات الأمن الوطني التي هي بالأساس تعاني من التحديات ومن هنا فإن دراسة هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة يعد جزءاً حيوياً من محاولة التوصل الى حلول علمية وعملية لظاهرة باتت تنخر بالجسد العراقي وتنذر بالمزيد من التداعيات على الأصعدة المختلفة.

إشكالية الدراسة: كما هو معروف فإن هنالك الكثير من البحوث والدراسات التي درست بشكل واسع موضوع المخدرات وتأثيراتها من مختلف النواحي الا إن الجانب الاجتماعي ورسم السياسات الاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة لايزال في إطار ضيق لا يتجاوز البحث والتنظير وهذا الأمر ليس قصوراً في عطاء القائمين على البحوث والدراسات ولكن طبيع الظاهرة دفعت باتجاهات متعددة رغم ادراك الجميع إن السياسة الاجتماعية تشكل الأساس في معالجة مثل هذه الظواهر كونها ظواهر ذات مساس مباشر بالفرد والمجتمع مع الأخذ بنظر الاعتبار ما لباقي السياسات من تأثيرات إيجابية في الحد من هذه الظاهرة.

اهداف الدراسة: تهدف لدراسة الى ما يلي:

- تحديد إطار مفاهيمي يمنح القائمين على السياسة الأمنية تصوراً مسبقاً عن كل ما يتعلق بهذه الظاهرة وتأثيراتها.
- التوصل الى المسببات والدوافع التي أدت الى تصاعد هذه الظاهرة وبالتالي تحديد مدى تأثيرها على الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي في العراق.
- تحديد الآثار الناجمة لهذه الظاهرة من خلال استقراء ميداني لحالة جرت دراستها.
- محاولة للتوصل الى رسم سياسة اجتماعية تتضمن أدوات التنفيذ والتقييم والمتابعة مع استقراء مستقبلي لهذه الظاهرة وتداعياتها.

فرضية الدراسة: تستند الدراسة الى الفرضيات التالية:

- هل يمكن اعتبار أن تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها بات يشكل تهديداً حقيقياً للسلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في

العراق.

- هل يمكن وضع سياسة اجتماعية متخصصة فقط في الجوانب المتعلقة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات أو أنها تكون ضمن الإطار العام للسياسات العامة للدولة.
- في حال أنه لابدً من وضع سياسة اجتماعية متخصصة هل أن أدوات تنفيذها ومتطلبات نجاحها تختلف عن باقي مفاصل السياسات العامة.
- من البديهيات أن الأمن الوطني كل لا يتجزأ وعليه فإن مكافحة ظاهرة بهذا المستوى هي بالأساس جزء من مهام أجهزة الدولة المختلفة والافتراض هنا هو هل أن هذا الأجهزة ستنجح في التقليل من مخاطر هذه الظاهرة على السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي.

هيكلية البحث: لغرض تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة فقد جرى تقسيم الدراسة على ما يأتي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي (المخدرات، الإدمان، السياسة الاجتماعية، السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي)
- المبحث الثاني: مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي
- المبحث الثالث: الأدوات والوسائل القانونية والاجتماعية لمعالجة الظاهرة.
- المبحث الرابع: الأثار الناجمة عن انتشار الظاهرة من خلال دراسة الحالات اجتماعياً – النتائج والمعالجات.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي

بالرغم من أن القوانين الوضعية لمختلف البلدان التي تعاني من ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها قد حوت الكثير من المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة من أجل أن يجري تحديد ماهية تلك المفاهيم وفحواها عند تطبيق النصوص القانونية، إلا أن الباحثين في الحقول

الاجتماعية والأنثروبولوجيا وكذلك النفسية والسلوكية يجدون أن هنالك ضرورة علمية لتحديد تلك المفاهيم وفق متطلبات تلك العلوم والأبحاث، ومن هنا نجد أن من الضروري أن نحدد ولو بشكل مقتضب تلك المفاهيم.

اولاً: المخدرات

يوجد لبس واضطراب وبلبلة في مفهوم ومعنى المخدرات وكذلك تعريفها وفي تحديد ما هو مخدر وما هو ليس مخدر واحياناً يكون هذا الاختلاف كبير في كل المجالات أو ضيقا ومحدوداً في مجالات أخرى، وهذا الاختلاف في المفاهيم قائم على جوانب عدة منها اللغوية والقانونية والعلمية والشرعية وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بالمفاهيم من دولة إلى أخرى وبالتالي بين منع قانون هذه الدولة للمخدرات وعدم منع تلك الدولة له وقد يختلف التعريف أيضا بين زمان وزمان ومكان ومكان أخر وعليه يمكننا القول إنّه لا يوجد تعريف شامل وواضح يبين مفهوم المخدر بشكل قاطع وموحد ومحدد ولهذا سنوضح التعريفات المختلفة للمخدر من وجهات نظر تخصصية [1]

أ. التعريف اللغوي للمخدر: جاء في قواميس اللغات المختلفة شرح لمعنى كلمة مخدر المشتقة أصلا من كلمة خدر الذي يعني كل ما يؤدي إلى الفتور والكسل والاسترخاء والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء وقد يمنع الألم كثيراً او قليلاً [2]

ب. التعريف القانوني للمخدر: لا يوجد تعريف قانوني واضح للمخدر بل يعتبر القانون أن المخدرات مواد ومركبات تتسبب الإدمان وتضر بالإنسان وجرى تصنيفها علميا وفق جداول غالبا ما ترفق بالقوانين وتختلف من بلد الى أخر حيث أن هنالك جداول خاصة بكل دولة تحدد المواد المخدرة الممنوعة أو المسموحة وهذا يعني أنه ما يمكن أن يكون مخدراً في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، فالتعريف القانوني يهدف إلى منع كل المواد والمركبات التي تسبب الإدمان وتضر بصحة الإنسان [3].

(1) د. بعيع محمد نـاديـة ، الارشاد النفسي ودوره في الاعلام المدمنين على المخدرات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2012 ، ص33

(2) ابـن منظور لسان العرب المجلد الرابع ، دار الجيل، بيروت ، 1987 ، ط1، ص32

(3) د. در دار فتحي المخدرات، الخمر، التدخين، الإدمان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، ، 2000 ، ص40

ج. التفسير النفسي للمخدرات: يفسر عالم النفس الاجتماعي (دونالد تافت) الانحراف الاجتماعي بما فيه الإدمان على المخدرات بقوله إذا كانت ثقافة ما تتسم بالتعقيد المادي والدينامية وتمجيد الشخص الذي ينجح في الصراع والتنافس ولكنها تسد الطريق أمام الكثيرين لتحقيق هذا النجاح فإنّ فشل هؤلاء يؤدي إلى ظهور انماط سلوكية ضارة بمصالح الفرد والمجتمع [4].

(4) مصطفى سولف، المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية ، ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص63

التعريف العلمي للمخدرات: هي تلك العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات ومشتقاتها أو أي مركب من المركبات او المشروبات الكحولية التي تؤثر سلباً وايجاباً على الكائن الحي فضلاً عن الأدوية الممنوعة وأدوية العلاج المسموحة وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان المزاجية و يعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصيتها المخدرة، وليس بسبب ضـرورة علاج المرض الذي يستوجب تكرار استعمال دواء محدد كمرض السكري وأدوية خفض الضغط الدموي، وهذه المواد قد تكون مهلوسة او منبهات للأعصاب مثل الكوكايين او مثبطة لها مثل الباربيورات (المنومات) والأفيون ومشتقاته وهي تسكن الألم او تلغيه نهائياً و تسبب النعاس أو النوم أو غياب الوعي والنشاط[5] ويرى عالم الاجتماع (ميرتون) انه النمط الانسحابي يعني أن الفرد يعيش في المجتمع ولكنه لا يكون جزءاً منه بمعنى أنه لا يشارك في الاتفاق الجماعي على القيم الاجتماعية، والانسحابي بطبيعته ونتيجة الإدمـان يتخلى عن كل الاهداف والأساليب التي يحددها النسق، ومن أمثلة هذا النمط من التكييف الانحرافي إدمان الخمور والمخدرات، حيث تبين من البحث أن هذا النوع من الأفراد لا يقبل الأساليب غير المشروعة لتحقيق الاهداف وفي الوقت نفسه لا تتاح له الفرصة في استخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها ولا يكون أمامه من مفر سواء أن ينسحب من المجتمع إلى عالمه الخاص (الإدمان) وهكذا يحل هذا الفرد الصراع النفسي بينه وبين المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه عن طريق الهروب الكامل من المجتمع[6].

(5) محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها (دراسة مقارنة في القوانين اللبنانية العراقية) ، المكتبة القانونية ، ط1، 2022 ص25

(6) امال عبد الحميد ، المرأة بين ثقافة المخدرات وثقافة السجن، المرأة وجرائم المخدرات في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2009، ص168

ثانياً: الإدمان addiction

إدمان المخدرات والكحوليات ويقصد به التعاطي المتكرر لمادة نفسية أو مواد نفسية لدرجة أن المتعاطي او المدمن يعجز عن إمكانية شغفه المتصاعد في التعاطي كما يعجز عن إمكانية الانقطاع المؤقت أو تعديل التعاطي بمواد اقل ضرراً وكثيراً ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر[7]

(7) د. مصطفى سويف، مصدر سبق ذكره ، ص22

ينحدر من مفهوم الإدمان مفاهيم أخرى فرعيه ومنها:

اللهفة: رغبة قوية في الحصول على آثار مخدر او مشروب كحولي وللهفة بعض الخصائص الوسواسية فهي لا تفتأ تراود فكر المدمن وتكون غالبا مصحوبة بمشاعر سيئة.

الاعتماد: حالة نفسية وأحيانا تكون عضوية وهي ناتجة عن التفاعل بين الكائنات الحية ومادة نفسيه وتتسم هذه الحالة بصدور استجابات أو سلوكيات تحتوي دائما على عنصر الرغبة القاهرة في أن يتعاطى الفرد مادة نفسية معينة على أساس مستمر أو دوري وذلك لكي يختبر هذا الفرد آثارها النفسية وأحيانا لكي يتحاشى المتاعب المترتبة على افتقادها وأن الشخص قد يعتمد على مادة واحدة أو أكثر وتستخدم أحيانا عبارة (مزاملة اعراض الاعتماد) باعتبارها واحدة من فئات التشجيع السيكياتري (اي الطب النفسي) لمجموعة من الاضطرابات المصاحبة للتعاطي المواد النفسية[8] ويظهر الاعتماد بنوعين:

الاعتماد النفسي: موقف يوجد فيه شعور بالرضا مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية بعينها لاستثارة المتعة وتحاشي المتاعب

(8) المصدر أعلاه ص17

أ. الاعتماد النفسي: موقف يوجد فيه شعور بالرضا مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية بعينها لاستثارة المتعة وتحاشي المتاعب وتعتبر هذه الحالة النفسية هي أقوى العوامل التي ينطوي عليها التسمم المزمن بالمواد النفسية وفي بعض هذه المواد تكون هذه الحالة هي العامل الأوحد الذي ينطوي عليه الموقف.

ب. الاعتماد العضوي: حالة تكيفية عضوية تكشف عن نفسها بظهور اضطرابات عضوية شديدة في حالة انقطاع المدمن عن تعاطي مادة نفسية معينة أو في حالة معاكسة فان تأثيرها هو نتيجة عضوية لتناول الشخص عقار مضاد[9].

(9) د مصطفى سويف ، مصدر سبق ذكره ، ص 42

شخصية المدمن: إن البحث في الإدمان بشكل عام يظهر توفر أكثر من سبب واحد في تكوين حالة الإدمان ولعل أهم هذه الأسباب هي شخصية المريض الذي يتناول هذه المادة والظروف التي حملته على استعمالها لأول مرة، والتي سهلت الاستمرار في استعمالها فيما بعد بحيث تصبح شخصية المدمن ذات طبيعة إدمانية خاصة تسمى (الشخصية الإدمانية)[10] ولها صفات نفسية وخلقية وجسمانية واجتماعية تحتم الاستمرار في الإدمان وأبرز هذه الخصائص هي السلبية والاتكالية وعدم القدرة على تحمل التوتر النفسي و الآلام والإحباط وعدم التقيد بالمثل السامية والكذب وعدم الثقة بالنفس ويتصاعد اضطرابه الفكري و تصدر عنه أحكام غير مستقرة وغالبا ما تكون تحمل في طياتها الإساءة للأخرين، وينمو لديه عداء نحو المجتمع كما أن المدمن يصبح في موقع الرافض لما يشخصه الطب من دلائل على ظهور تأثير المخدرات في وضعه الجسدي والعقلي[11].

(10) د. عادل الدمرداش، الإدمان مظاهرة وعـلاج، دار المعرفة، الكويت، ط1 ، 1982 ص34

(11) القاضي د. غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية ، دراسـة مقارنة حول الإدمـان والاتجار الغير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقي، بـيـروت، 2008، ص210

مفهوم السياسة الاجتماعية وماهيتها وكيفية صياغته

ثالثاً: مفهوم السياسة الاجتماعية

هي مجموعة القرارات الصادرة من الهيئات المختلفة المختصة والتي توضح الاتجاهات الملزمة في المجالات المختلفة.وبأنها: "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل وأهدافه في حدود ايديولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

ومن هذا التعريف يتضح لنا الآتي:[12]

1. أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة من القرارات تصدرها هيئات لها الصلاحية في ذلك.
2. أن السياسة الاجتماعية توضح مجالات الرعاية الاجتماعية أي الميادين والفئات والأوقات المناسبة لذلك.
3. أن السياسة الاجتماعية يجب أن تكون شاملة وواضحة.
4. أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون قومية واقليمية ومحلية.
5. وأن الطريقة الثى تحدد وترسم بها السياسة في المجتمعات الحديثة هي أسلوب التخطيط في رسم سياسة جديدة أو تعديل سياسة قائمة بالفعل.
6. السياسة الاجتماعية تستخدم وسائل الاتصال المختلفة والاعلام لنشر تلك السياسة وإذاعتها.

ومما سبق يتضح أن هنالك من يحدد مفهوم السياسة الاجتماعية بأسلوب أخر يتضمن المدخلات الأساسية لهذه السياسة ومخرجاتها والتي تتضمن ماهية السياسة الاجتماعية في الآتي[13] :

1. تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة.
2. أن السياسة الاجتماعية هي عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بأهداف المجتمع.
3. ترتبط السياسة الاجتماعية بأيديولوجية المجتمع.
4. تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية.
5. السياسة الاجتماعية متعددة المستويات فهي تعبر عن سياسة قطاع أو جهاز.
6. السياسة الاجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية معاً في برامج الرعاية الاجتماعية.
7. تقوم السياسة الاجتماعية على أساس استخدام أسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية.

(12) احمد كمال احمد . التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحدية ، القاهرة ، ط1 ، 1979 ، ص 27

(13) احمد إبراهيم حمزة ، السياسة الاجتماعية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1، 2015 ، ص 59

8. السياسة الاجتماعية عمليات مشتركة.

9. أن هذه العمليات تنتج من الحاجات الاجتماعية لأبناء المجتمع.

رابعاً: السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي:

والذي يعرف على أنّه يعني استتباب الأمن وحسن تنفيذ القوانين وسيادة العدالة بما يكفل سير الفعاليات الاجتماعية ضمن سياقات وخطط الدولة في التنمية بأصعدتها المختلفة، يقصد به أيضا شعور الفرد بانتمائه للجماعة والجميع سواء كانت اسرة او مجتمع محلي او منظمة او جماعة قومية او عرقية يمكن أن توفر له المساعدة او الطمأنينة او الأمان النسبي [14]، كما انه يمكن أن يعرف وفق المنظور الاجتماعي على انه تلك الإجراءات والمحددات والقوانين والأعراف التي تعمل مجتمعة من اجل أن يستطيع الإنسان كفرد او المجتمع كمجموع من العيش دون مخاطر تهدد امنه الشخصي او الجماعي لاسيما تلك المخاطر الناجمة عن سلوكيات او تصرفات او إجراءات تتخذها جهة معينة او مجموعة جهات سواء كانت رسمية او غير رسمية بما فيها الأفراد انفسهم . [15]

(14) د فاخر حمود كاظم ، الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ط1 ، 2019 ، ص 41

(15) المصدر نفسه ، ص 42

المبحث الثاني

مسببات ودوافع انتشار الظاهرة (اجتماعياً - ثقافياً - تربوياً)

تُعد المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر أفات العصر ويعد الاتصال غير المشروع بها بأية صورة كانت زراعة أو صناعة أو اتجاراً أو تعاطياً .. الخ من أخطر الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي لها أثار وخيمة على الفرد والمجتمع ايضاً في السياسة الدينية والبنية الاقتصادية والترابط الاجتماعي وقوته الصحية والنفسية وهذا ما يستدعى تظافر الجهود كافة على المستويين الوطني والدولي لمواجهتهما. أن التقدم العلمي الذي حققه الإنسان المعاصر في شتى نواحي الحياة وتطبيقاته التكنولوجية المتنوعة أسهم الى حد كبير في تخفيف معاناة الإنسان في كثير من جوانب حياته ولكنة أحدث في الوقت عينه ما لابد منه من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يمكن أن تخطئها العين فقد زادت رفاهية الفرد وتلاشت

كثيراً من القيم الإنسانية وتغير نمط علاقات الفرد مع محيطة وأدت الى الشعور الاغتراب الفكري والثقافي بسبب عدم قدرته على التكيف مع معطيات التقدم العلمي والنمط الاجتماعي الذي ترتب عليه وهو ما ادى الى اضطرابات سلوكية تسربت عن الظهور المباشر بوسائل متعددة كان من بينها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

ولقد تعددت أسباب انتشار هذه الظاهرة بحسب تنوع وجهات نظر الباحثين فيها اذ يرى علماء النفس أنّ انتشار الظاهرة يعود الى الشخص ذاته بينما يرى فريق اخر أنّ الإدمان على المخدرات هو مزيج لعدة عوامل نفسية اجتماعية اقتصادية وسياسية ايضاً وحتى الى أساليب التربية الخاطئة بين الوالدين وتأثيرها المباشر او غير المباشر على نمو شخصية المدمن، ارتبطت ظاهرة الاجرام ووجودها بنشأة المجتمعات البشرية، حيث إن الجريمة هي اعتداء على مصالح الجماعة الجوهرية، وبهذا ما يهمه من الظواهر الاجرامية هو نوع واحد الا وهو الظواهر الاجرامية الناشئة عن مخالفة الفرد لنصوص القانون التجريمية، وهذا يعني إن الجريمة في مخلوق قانوني لا يوجد الا مع القاعدة القانونية التي تحدد أوصافه وأركانه وشروط قيامة وانعدامه وبدون القاعدة التجريمية يستحيل وصف سلوك ما بأنه جريمة أيا كانت جسامة ذلك السلوك وضرره البالغ سواء بالفرد او بالحماية أن جوهر الجريمة لهذا الوصف يمثل الحقيقة العلمية التي يجب أن تكون مائلة امام أي باحث لظاهرة الاجرام في حياة الفرد والجماعة[16]

ارتبطت ظاهرة الاجرام ووجودها بنشأة المجتمعات البشرية، حيث إن الجريمة هي اعتداء على مصالح الجماعة الجوهرية

قبل ما يزيد على مئة عام تقريباً لم يكن ينظر الى المخدرات على انها مشكلة اذ كانت تجارة المخدرات قانونية ومشروعة دولياً، وقد رأينا في كتب التاريخ كيف إن الدول الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر ابرمت العديد من الاتفاقيات مع الإمبراطورية الصينية ارغمتها على تسهيل اتجار هذه الدول بالأفيون في الأرض الصينية على أثر حربين مشهورتين أطلق عليهما تسمية حروب الافيون. [17]

(16) جمال إبراهيم الحيدري، علم الاجـــرام المعاصر، دار سنهوري للطباعة والنشر ط 1، 2015، ص9

(17) محمد فـرات الغراوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، المكتبة القانونية، 2022، ص 17

إلا أن التطور العلمي ما لبث ان كشف الأثـار الضارة الخطرة للمخدرات من الناحية الصعبة والنفسية والاقتصادية الأمر الذي أدى الى خلق وعي عام بالجوانب المختلفة لأضرار المخدرات وبعد أن ادركت دول العالم جميعاً خطورة الأثار المرتبة على انتشار المخدرات فقد سعت الى تجريمها بكل الوسائل[18]

ومن أهم الأسباب التي أدت الى هذا التصعيد ما يأتي:

اولاً: التغيرات الاجتماعية

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يمكن لأي إنسان إن يعيش بمعزل عن غيره من البشر يؤثر ويتأثر بهم لذلك فان شخصيات روبنسون كروس وحي بن يقضان هي من صنع خيال الفلاسفة والروائيين فقط. اما في الواقع فلا يمكن للإنسان أن يعيش بمفرده عن غيره. وبشكل عام فإن سلوك الفرد هو نتاج لتفاعل عوامل الوارثة مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان كما يقول الفيلسوف البراغماتي الأمريكي (جون ديوي) والبيئة ليست جامدة كما يضن البعض بل انها متغيرة على الدوام، فقد انتج العلم في العصر الحديث مخترعاًت عظيمة في وسائل النقل والاتصال والسفر والاعلام بحيث صارت العزلة الاجتماعية وما يتبعها من ركود اجتماعي غير ممكنة في أي مجال مهما كان نائياً، لهذا كانت العزلة الاجتماعية هي الطابع الغالب على معظم المجتمعات البشرية[19] ومن ثم يكون الحراك الاجتماعي في أضيق نطاق من المتغيرات الاجتماعية ذات الصلة بانتشار المخدرات ما يأتي:

1. **التفكك الأسري:** تُعد الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية واهمها فهي همزة الوصل بين الفرد والمجتمع ومن ثم فأنها تمثل المجتمع بالضغط على الفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية الترويضية وتكيفه مع المنظومة الاجتماعية وهي بذلك اشبه ما تكون بالمصنع الذي ينتج الفرد الاجتماعي من المواد الخام المتوفر في المجتمع [20]

يُعد التفكك الأسري احدى المشكلات التي واجهت مدمنين تعاطي

(18) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات دراسة فقهية قضائية مقارنة ط1، مكتبة السنهوري بغداد 2013، ص66

(19) د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج3 ، دار دجلة والفرات ، بغداد ، ط2 ، 2009، ص297

(20) د. يوسف صالح بريك ، التغير الاجتماعي الدولي للمخدرات، بحوث المخدرات والعولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2007 ، ص3

المخدرات حيث أن الأب يمثل السلطات الضابطة في الأسرة فعندما تغيب هذه السلطة فإن المشكلات تتمثل في عدم تقدير كل فرد في الأسرة للمسؤوليات الجديدة، فضلاً عن الخلافات بين الأبناء وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون تفكير في مستقبل الأسرة فضلاً عن عدم قدرة الزوجة في اغلب الأحيان للقيام بدور الأب بعد انفصامهم او طلاقهم الأمر الذي يؤدي مزيد من التفكيك الأسري وتشتت الأبناء وميلهم الى السلوك غير السوي الذي يقود الى الانجراف وارتكاب الجرمية [21]

يُعد التفكك الأسري احدى المشكلات التي واجهت مدمنين تعاطي المخدرات حيث أن الأب يمثل السلطات الضابطة في الأسرة فعندما تغيب هذه السلطة فإن المشكلات تتمثل في عدم تقدير كل فرد في الأسرة للمسؤوليات الجديدة

وقد حظي دور الأسرة في مدى اقبال الشباب على تعاطي المخدرات باهتمام كبير من الباحثين والدارسين وقد توصل عالم الاجتماع هنت (hunt) في ابحاثه ودراساته الى انه اذا كانت العلاقات بين الآباء والأبناء يسودها التسيب والتفكك ازداد احتمال اقبال الأبناء على التعاطي فاذا كانت العلاقة ذات طابع تسلطي من جانب الوالدين فالمرجع أن يكون اقبال الأبناء على التعاطي متوسطاً اما اذا كانت العلاقة متوازنة (أي يسودها الحب والتفاهم الى جانب التوجه والحزم) فإن احتمالات اقبال الأبناء على تعاطي المخدرات يكون ضعيفاً وقد ثبت من الدراسات أن اضطراب الأسرة وتفككها وانهيارها بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة تزيد من احتمالات تعاطي افرادها للمخدرات[22] كما أن إدمان أحد الأبوين على المخدرات له تأثير ملحوظ على تفكك الأسـرة نتيجة ما تعاني من شقاق وخلافات لسوء العلاقة بين الفرد المدمن وبقية افراد الأسرة فالأسرة السليمة ترفع من شأن افرادها وتحافظ على صحتهم ووظائفهم الحيوية واكسابهم العادات الاجتماعية المطلوبة وتسهم في تشكيل سلوك إنساني منسجم مع معاييرها وقيمها ويتم اشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية بالشكل

أن اضطراب الأسرة وتفككها وانهيارها بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة تزيد من احتمالات تعاطي افرادها للمخدرات

(21) محمد مبارك، التفكك الاسري وانعراف الاحداث، رسالة ماجيستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2006 ، ص42

(22) د. عادل الدمرداش ، مصدر سبق ذكره ، ص42

الذي يتوافق مع طبيعة معايير البيئة الاجتماعية حتى ينشؤون اسوياء بعيداً عن العقد والانحرافات السلوكية[23]

2. **جماعة الاقران والأصدقاء:** الإنسان ميال بطبعه الى الانضمام الى غيره ممن يقاربونه في العادات والتقاليد والميول والأهواء وتؤكد البحوث العلمية الى أهمية الاقران والأصدقاء في حمل المراهق على تعاطي المخدرات أو تجنبها فالصحبة والصداقة في المصدر الذي يزود الفرد بالمعلومات عن المخدرات ومفعولها وكيفية تعاطيها واعراض تعاطيها حيث يلعب الأصدقاء ممن يتعاطون المخدرات دوراً كبيراً في تشجيع الشباب على تعاطيها وخوض التجربة كما أن صحبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات تدفع الفرد الى تعاطيها بدافع حب الاستطلاع والرغبة في اكتشاف المجهول أو مجارات الاصحاب وتدل البحوث الميدانية أن قوة تأثير الاقران المتعاطين في الشباب هي اقوى من تأثير الآباء المتعاطين[24]

3. **ضعف وسائل الضبط الاجتماعي:** يُعد الضبط الاجتماعي ضرورياً من الناحيتين البنائية والوظيفية يؤدي الضبط الاجتماعي الى تماسك وحدات البناء الاجتماعي عن طريق التنظيم الذي يحكم الضبط الاجتماعي ويفضل الحدود والقواعد التي يرسمها وينظمها، ولا يمكن تعديها والخروج عليها مما يمنع الاصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه اما من الناحية الوظيفية فتبدو أهمية الضبط الاجتماعي في منع التداخل الذي يؤدي الى الصراعات بين الأنشطة المختلفة والمؤسسات الاجتماعية.[25] لذا فأن عامل ضعف وسائل الضبط الاجتماعي يُعد أحد العوامل الأكثر خطورة لمشكلة العودة للجريمة فكلما كانت وسائل الضبط الاجتماعي قوية وفاعلة ضد المنحرفين والمجرمين انخفضت

ضعف وسائل الضبط الاجتماعي يُعد أحد العوامل الأكثر خطورة لمشكلة العودة للجريمة فكلما كانت وسائل الضبط الاجتماعي قوية وفاعلة ضد المنحرفين والمجرمين انخفضت الجرائم

(23) د. احمد عبد العزيز الأصفر أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الغربي، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، الرياض، 2012 ، ص160

(24) د. مصطفى سويف، مصدر سبق ذكره ، ص 87

(25) د. احسان محمد الحسن ، علم الاجرام ، مطبعة الحضارة، بغداد، ط1 ، 2001 ، ص57

الجرائم بشكل عام ولا سيما جرائم العودة وكلما ضعفت واضمحلت وسائل الضبط الاجتماعي ارتفعت نسبة الجرائم.[26]

(26) المصدر نفسه ص247

فمثلاً على مستوى المجتمع العراقي الذي عانى من حروب وويلات فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 وما زال، كل هذه الظروف أدت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تخلفها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هنالك مسألة مهمة وهي ضعف سلطة الدولة والناجمة عن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الخارجية المسؤولة عن حماية أفراد المجتمع من الانحراف والجريمة وهذا ما أدى الى تزايد خطير في ظاهرة تعاطي المخدرات التي صاحبها ارتفاع في نسب الجرائم ذات التأثير على البنية الاجتماعية [27]

(27) د. بعيبع محمد نادية مصدر سبق ذكره ، ص 87

ثانياً: التغيرات الثقافية

1-**وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري:** تشكل وسائل الاتصال الحديثة واحدة من مصادر المعلومات الأساسية التي يعتمد عليها الافـراد في الوقت الراهن، مع اختلاف درجات الاعتماد عليها والوثوق بها، برغم ذلك لم تعد وسائل الإعلام مصدراً للمعلومات فحسب، بل باتت مصدراً أساسياً من مصادر القيم والاتجاهات والميول والعواطف وكل ما من شأنه التأثير في وعي الافراد وانماط سلوكهم، ولهذا يُعد الإعلام واحداً من العوامل التي يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافه تعاطي المخدرات وانتشاره في المجتمع[28]

(28) د. احمد عبد العزيز الأصغر، مصدر سبق ذكره، ص161

اذ تؤثر وسائل الإعلام المختلفة في الفتنه الاجتماعية للأبناء وعلى العلاقات السرية باعتبارها ناقله لأنواع مختلفة من الثقافة اذ انها تطرح معلومات متنوعة في شتى المجالات يتمخض عنها أفكار وبدع وقيم تختلف وتتعارض مع القيم الاجتماعية حتى يتأثر الشباب بهذه الأفكار ومحاكاتها وتقليدها بوصفها الدليل على التمدن والتحضر مما يشجع الكثير منهم على الانحراف والخروج عن تقاليد ونظم الأسرة باسم الحرية الشخصية والمساواة والاباحية التي لا تعرف صدا، ويتضح من ذلك أن وسائل الإعلام تُعد عاملاً من عوامل

الاجرام والانجراف نحو طريق المخدرات وتعاطيها[29]

2-وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة (الانترنيت): تشهد الحياة المعاصرة تغييرات جذرية في نواحي متعددة اذ يواكب العالم تقدمه تقنياً و يصاحبه انفجار سكاني ومعرفي، وهناك اجماع بين العديد من الباحثين على إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة وفي مقدمتها شبكة الانترنت قد فتحت عصراً جديداً من عصور الاتصال والتواصل بين البشر وفي المعلومات والمعارف التي تقدمها للمستخدمين، ولكن على الجانب الأخر هناك مخاوف من الآثار السلبية الجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية التي قد تحدثها[30] حيث أصبحت جهات متعددة تستخدم أساليب جذب لا حصر لها فهي تستهوي متابعيها من جميع الفئات ومن جميع الأعمار وهو ما يجعلها سلاح ذو حدين فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على الاقتداء بالقيم الإيجابية ولكنها على النقيض أسهمت بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة والتي اصبح المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية او تلك التي تعاني من التخلف المعرفي تعاني منها معاناة شديدة، فقد ساعدت هذه الوسائط على انتشار ظاهرة المخدرات والعنف المفرط والعودة للجريمة وساهمت أيضا في تفكك العديد من الأسس والقيم المجتمعية وغيرت فكر الشباب فضلاً عن انعدام الرقابة على وسائل الاتصال يتيح الفرصة بنشر ما هو غير أخلاقي وما هو منافي للقيم والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع وهذا بدوره ينعكس على سلوكيات الافراد بطريقة مباشرة او غير مباشرة[31]

3. **البيئة الترويحية واوقات الفراغ**: إن وقت الفراغ حين لا يحسن استغلاله وتوظيفه واستثماره بالشكل الصحيح يصبح عبئاً على الفرد والمجتمع وأن أكثر الأوقات ضياعاً وتوتراً وخطورة في حياة الإنسان هي التي يشعر فيها بالفراغ دون قدرته على توظيفه او ترشيده بما يؤدي به الى الانحراف واللجوء الى إدمان المخدرات، يمكن عد وقت الفراغ سلاح ذو حدين، فبقدر ما يحسن الإنسان استقلاله تكون نتائجه طيبة وفعالة وتسهم في البناء الاجتماعي وبالتالي النهوض

(29) محمد سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار الميسرة للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2015، ص 114

(30) عمر موفق بشير العبايجي، الإدمان والانترنيت، دار مجد الأولى للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص56

(31) سامي عبد الرؤوف، الانترنيت في العالم العربي (دراسة ميدانية على عينة الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد 4، 2000، ص35

بواقع المجتمع، ومن جانب أخر قد يكون وقت الفراغ ذو أثر سلبي على الفرد والمجتمع اذ أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية وخاصة التي تتعلق بالإدمان و تعاطي المخدرات لها ارتباط وثيق بسوء استغلال وقت الـفـراغ[32] ولا يخفى على احد بأن الشباب في المجتمع العراقي يعاني من قلة أماكن الترويح وقضاء أوقات الفراغ وأن عدداً غير قليل من الشباب لا يمارس أنشطة الفراغ الإيجابية كالمطالعة والانتماء الى النوادي الرياضية بل يمارسون أنشطة الفراغ السلبية كالتسكع في الشوارع والمقاهي وقاعات المساج وهذا بدوره ما يتيح الفرصة وتهيئة الأجواء المناسبة لتعاطي المخدرات والإدمان عليها وحيث وجود ومخالطة الأصدقاء من مختلف الفئات العمرية قد يكونون من المدمنين على تعاطي المخدرات مما قد يدفعهم الى الانحراف لمثل هكذا جماعات خطرة[33]

أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية وخاصة التي تتعلق بالإدمان و تعاطي المخدرات لها ارتباط وثيق بسوء استغلال وقت الفراغ

(32) عبد الله السدجان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث ، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994، ص56

(33) سوسن شاكر مجيد الجلبي، الشباب والفراغ وسبل استثماره لتحصينهم من الانحراف، الندوة العلمية حول تحصين الشباب ضد الانحراف، بغداد، 1992، ص3

ثالثاً: المتغيرات الاقتصادية

على الرغم من انتشار المخدرات بين طبقات المجتمع المختلفة فقيرة كانت ام غنية فـأن للظروف الاقتصادية إثر لا يمكن اغفاله في دفع البعض من الناس الى تعاطي المخدرات حيث يجد أولئك المتعاطين او المدمنين في هذه الممارسة فرصة للهروب من الفقر والوضع الاقتصادي المتردي. إن المجتمع العراقي قد عانى وما يزال يعاني من الازمات والحروب التي أدت الى ضيق موارد العيش وتدني المستوى المعيشي وعدم اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع فالحاجة نتيجة التضخم تعاني منها العامة من الناس على الرغم من الزيادة التصاعدية التي تطرأ بين الحين والأخر على مستويات الدخل لان هذه الزيادة يقابلها بسرعة مذهلة ارتفاع كبير في اسعار السوق ولا يخفى على أحد بأن اشباع الحاجات الأساسية للفرد يمثل المحو الأساس والمركزي لسلوكه ومهما كان نوعه فأن أي اضطراب في القاعدة المعاشية يمكن أن يعيق الاشباع لدى الفرد وتكون هناك

(34) د. سهير لطفي واخرون،

انعكاسات على عدم احترام الفرد للقوانين والأعراف الاجتماعية. وعندما يرتفع مستوى التوقعات من دون مقابلتها بالإشباع الملائم فأن ذلك سيؤدي الى حاله عدم الرضا تتفاقم مع تنامي الفجوة بين التوقعات وامكانيات الاشباع[34]

مخاطر المخدرات، مجلة العالم الإسلامي العدد 1768، 2002، ص32

وقد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات أو الإدمان عليها لا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل مما يساعد على تهميش مجتمع الشباب من خلال جعلهم يتقبلون الوقوع في شباك التعاطي

وقد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات أو الإدمـان عليها لا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل مما يساعد على تهميش مجتمع الشباب من خلال جعلهم يتقبلون الوقوع في شباك التعاطي باعتباره ينسي ما هو فيه من العوز والفقر وهذا ما يدفعه في الدخول الى هذا العالم الذي يدفعه لاحقا الى ارتكاب ابشع الجرائم الواقعة على المال بدافع الجشع والطمع وسد الفاقة والعوز، وكذلك ارتكاب جرائم القتل والاغتصاب والاتجار بالمخدرات بدافع العبث والاستهتار[35] هناك أسباب اقتصادية أخرى غير الفقر والبطالة لعبت دوراً بارزاً في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها:

(35) د. حسن الساعاتي، تعاطي الحشيش مشكلة اجتماعية، بعث مقدم الى الحلقة الثالثة لمكافحة الجريمة، القاهرة 1963،

1. الأرباح الطائلة التي يجنيها تجار المخدرات نتيجة عمليات الملاحقة مما يدفعهم الى رفع الأسعار بشكل كبير تحقيقا للأرباح الطائلة.

2. المخدرات والمؤثرات العقلية بطبيعتها تتميز بارتفاع اثمانها وغالبا ما يؤثر العرض والطلب على أسعارها مما يجعلها تجارة مربحة لأولئك الذين يحاولون تحقيق الغنى دون مجهود كبير.

3. إن المال الوفير الذي يحصل عليه المتاجرون بالمخدرات غالبا ما يستخدمونه في تطوير تجارة وصناعة هذه المواد وافساد ذمم القائمين على مكافحة المخدرات من السياسيين والبعض من القضاة وأجهزة الأمن والشرطة ورجال المصارف حيث تتولى عصابات الجريمة زراعة النباتات المخدرة والإنتاج غير المشروع للمخدرات التركيبة والمؤثرات العقلية دون أي خشية من هؤلاء. [36]

(36) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017، بيروت 2018، ص 41

4. أصبحت المخدرات في بعض الدول تشكل عصب الاقتصاد القومي بحيث أصبح هذا الاقتصاد يعيش عليه مجتمع الإنتاج وأصبح أسلوب حياة لدول الإنتاج لقد نشأ اقتصاد المخدرات ابان الحرب الباردة في دول تتسم بضعف السلطة المركزية وباستقلال نسبي للجماعات المحلية (ملوك المخدرات) التي حولت مقاطعاتها الى مزارع للمخدرات من خلالها تمول عصاباتها المسلحة وتدعم نفوذها وغالبا ما تتحالف هذه الزعامات المحلية مع السلطة المركزية[37]

(37) المصدر نفسه ص94

العوامل السياسية والأمنية

1. **عدم الاستقرار السياسي:** قد لا يجد البعض إن هنالك ربط بين حالة عدم الاستقرار السياسي وبين تصاعد ظاهرة المخدرات في حين إن المتتبع للحالة العراقية يجد إن حالة عدم الاستقرار السياسي قد أثرت بشكل مباشر على عموم حركة المجتمع وادت الى نتائج وخيمة لم تقتصر على اتجاه واحد من الاتجاهات المجتمعية بل تعدى الأمر ذلك الى أن تكون هي ذاتها أي حالة عدم الاستقرار السياسي دافعاً ومحفزاً في المساعدة على ظهور ظواهر كانت والى وقت قريب لا تجد الفسحة الكافية للتوسع والانتشار ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات، حيث أن عدم استقرار البلاد سياسياً جعل من الصعوبة بمكان صياغة سياسات أمنية واجتماعية قادرة على كبح جماع مثل هذه الظاهرة التي استغل المروجون لها حالة عدم الاستقرار القائمة من اجل تصعيد ادواتهم في نشر مثل هذه الظاهرة.
2. **الفوضى الأمنية:** انشغلت والى حد كبير الاجهزة الأمنية بمجموعها بمعالجة ظاهرة الإرهاب وتداعياتها سواء في مرحلة مقاتلة القاعدة أو في المرحلة اللاحقة والأكثر خطورة والمتمثلة بتمدد داعش وبعدها العمل المتواصل للجهات الأمنية من اجل محو أثار ذلك التمدد الذي أدى الى انشغال الجهد الأمني بالكامل في عمليات استمرت لسنوات طويلة ولايزال البعض منها مستمراً حتى الآن، إن هذا الأمر أدى الى خلق ما يمكن أن نطلق عليه فراغاً امنياً اجتماعياً

كانت محصلته فوضى أمنية مجتمعية حيث ساد السلاح المنفلت وباتت الظواهر التي تضعف من قوة وسطوة الدولة هي السائدة ومنها تصاعد دور العشائر وضعف في تطبيق القانون وعمليات مخطط لها ومبرمجة للهروب الجماعي من السجون والمواقف لأولئك المتهمين بقضايا المخدرات وغيرها.

المبحث الثالث

الوسائل والأدوات القانونية لمعاجلة الظاهرة

تشكل العناصر الثلاثة الفاعلة الأهم في وضع الأسس التربوية والأخلاقية والممتثلة بالقانون والتعليم والوازع الديني أهمية كبيرة في تحديد مسارات الظواهر التي غالبا ما تطرا على المجتمعات وبما أن ظاهرة المخدرات وانتشارها والإدمان عليها وتعاطيها والاتجار بها تشكل واحدة من أكثر تلك الظواهر خطورة لذلك نجد إن هذه العناصر المتمثلة بالقوانين وادواتها الرادعة والتعليم ومديات التأثير التي يمكن أن يحققها و الوازع الديني وماله من أهمية يمكنها جمعياً وبالتظافر مع باقي مكونات السياسة الاجتماعية أن تقف بوجه هذه الظاهرة وتحد منها اذا ما جرى توظيفها بالشكل المطلوب .

تشكل العناصر الثلاثة الفاعلة الأهم في وضع الأسس التربوية والأخلاقية والممتثلة بالقانون والتعليم والوازع الديني أهمية كبيرة في تحديد مسارات الظواهر التي غالبا ما تطرا على المجتمعات

الجانب القانوني

ولما كان التشريع من اهم آليات الحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية محلياً ودولياً فقد بدأت الدول وقبل بداية عصر التنظيم الدولي بأنشاء عصبة الأمم عام 1919 بالأنشطة والمؤتمرات والمعاهدات الدولية التي من شأنها الحد من انتشار المخدرات بعد أن ادركت هذه الدول عجزها لوحدها عن مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية مهما كانت إمكانياتها بحيث أعلنت هذه الدول حرباً على الاتصال غير المشروع بهذه المواد.[38]

فيما يخص التطور القانوني التشريعي لجرائم المخدرات في العراق فكان أول تشريع عالج جرائم المخدرات هو التشريع رقم 12 لسنة

(38) نفس المصدر أعلاه ، ص73

1933 وذلك حين ظهرت أخطار المخدرات وأصبحت تشكل عائقاً لتقدم المجتمع وتطوره ولكن اقتصرت أحكامه على حظر زراعة نبات القنب الحشيشة. وفي العام 1938 صدر القانون رقم 44 وهذا القانون وسع دائرة تجريم المواد المخدرة وحصر هذا القانون صنع واستيراد وتصدير المواد المخدرة بالحكومة العراقية وللأغراض الطبية والعلمية .ثم حدد بعد ذلك قانون المخدرات رقم 68 لسنة 1965 وبين هذا القانون جميع المواد التي تعتبر من قبيل المخدرات وعالج مسألة كيفية التصرف بالمواد المخدرة من قبل المجازين بالمتاجرة فيها وخول هذا القانون وزير الصحة اصدار البيانات اللازمة لغرض تسهيل تنفيذ هذا القانون، وقد اجري التعديل عليه بإصدار قانون رقم 4لسنة 1967 وبموجب هذا القانون شددت عقوبة الإتجار بالمخدرات وزراعتها وتسليمها للغير وعد صفة الجاني ضرفاً مشدداً اذا كان من موظفي الجمارك أو من الموظفين المنوطة بهم مهام مكافحة المخدرات [39]

فيما يخص التطور القانوني التشريعي لجرائم المخدرات في العراق فكان أول تشريع عالج جرائم المخدرات هو التشريع رقم 12 لسنة 1933

ولقصور القوانين المشار اليها في معالجة الأوجه المختلفة لجرائم المخدرات ولإيمان المشروع العراقي بمدى خطورة المخدرات واضرارها على الفرد والمجتمع والتنمية القومية أحدث المشروع العراقي تعديلاً لقانون المخدرات رقم 68 لسنة 1965 بموجب القانون رقم 196 لسنة 1968 وبموجب هذا التعديل تم توسيع قاعدة التجريم لذا فان هذا القانون يُعد طفرة ونقطة تحول هامة في تشريع المخدرات[40] وفي عام 1970 صدر قانون رقم 11 لسنة 1970 والذي بموجبه شدد المشروع العقوبة فأجاز الحكم بالإعدام بعد أن كانت العقوبة في التعديل السابق في الاشغال الشاقة المؤبدة، وشدد المشور العقوبة ايضاً بالإعدام في حالة العودة[41]

عام 1970 صدر قانون رقم 11 لسنة 1970 والذي بموجبه شدد المشروع العقوبة فأجاز الحكم بالإعدام بعد أن كانت العقوبة في التعديل السابق في الاشغال الشاقة المؤبدة

وفي العام نفسه صدر القانون المرقم 160 لسنة 1970 وقد جاء هذا التعديل لتشديد عقوبات جرائم المخدرات إذا كان مرتكبيها هم من

(39) عماد فتاح إسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016، ص28

(40) موفق حماد عبد، مصدر سبق ذكره ، ص105

(41) صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة مطبعة الاديب، ط بغداد ،1984 ص86

افراد القوات المسلحة أو لمصلحتها، فاعتبر المشروع بمقتضى هذا التعديل أن صفة العسكري أو الذي يعمل مع القوات المسلحة ضرفاً مشدداً يعاقب علية بالإعدام او بالأشغال الشاقة المؤبدة[42]

وفي علم 2002 صدر القانون المرقم 38 لسنة 2002 والغرض من هذا التعديل هو التشديد حيث عدل صدر المادة الرابعة عشر/ اولاً من قانون المخدرات العراقي السابق وحل محلها النص الآتي (يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد وبمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة[43] وبعد عام 2003 صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 حيث أراد المشروع العراقي من هذا القانون أن يواكب أخر الاتجاهات الحديثة التي اقرتها التشريعات الدولية في ميدان محاربة المخدرات والمؤثرات العقلية[44]

ومما تقدم يتبين لنا أن هنالك مجموعة من القوانين تنص على معاقبة مجرمي تعاطي المخدرات التي تؤثر على بنية العقل وهنا لا بد من معرفة الدافع أو المسبب وراء اللجوء الى هذا المسلك الذي أدى بانتشار ظاهرة المخدرات بطريقة غير مسبوقة وتزايدها بشكل واضح وملحوظ من حيث التعاطي والإدمان والمتاجرة بها، أن ما حصل في المجتمع العراقي بعد سقوط النظام السابق أدى لأحداث من مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وايضاً السياسة اسهمت بشكل أو بأخر في أن تتصاعد هذه الظاهرة التي باتت تهدد السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي مما يتطلب أن تكون هنالك حزمة من السياسات الاجتماعية للحد من هذه الظاهرة.

2. التعليم

تولي الدراسات العربية المعنية بموضع تعاطي المخدرات والدوافع المؤدية اليه اهتماماً كبيراً بالعامل التعليمي وظروف المؤسسات التعليمية خاصة بعد أن أصبحت هذه المؤسسات منظومات اجتماع تتفاعل فيها عوامل مجتمعية عديدة وتؤثر عملية التكوين الاجتماعي والنفسي للأبناء، اذ يمضي الطفل فيها جزءاً كبيراً من حياته ويعرف من خلالها انماطاً متعددة من التفكير وطرق السلوك واشكالها وكيفية

(42) عماد فتاح إسماعيل، مصدر سبق ذكره ص 28

(43) قانون رقم 38 لسنة 2002 ، الوقائع العراقية ، العدد 3948 ، 2002/9/16

(44) نشر هـذا القانون في الوقائع العراقية بالعدد 4446 في 2017/5/8 على ان ينفذ بعد مضي 90 يوماً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية حسب منطوق المادة 51 من القانون

التأثير في الآخرين والتأثير بهم اوليات الانضمام الى الجماعات والشلل وكيفية التوافق مع الأصدقاء ومنافستهم وآليات الصراع والتناقض ووسائل التهديد الاجتماعي والثواب والعقاب، وغير ذلك من الأمور الذي تجعل من المؤسسة التعليمية واحدة من العوامل التي يمكن أن تؤدي الى ارتفاع نسب التعاطي او الوقاية منه[45]

(45) المصدر نفسه ، ص160

يُعد التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع ويقلل من نسبة العودة الى ارتكاب الجرائم، ذلك لإن التعليم يفرز في نفوس الأفراد القيم الخلقية، فضلاً عن المعارف والمعلومات التي تجعلهم حريصين على انتقاء السلوك السوي ومقدرين لعواقب افعالهم مما يحول دون اقدامهم على السلوك الاجرامي، كما إن التعليم يوفر للمتعلم فرص عمل مناسبة تقضي على وقت فراغه، ولتأكيد دور التعليم في التقليل من حجم الجرائم التي تحدث في المجتمع يرى الروائي الشهير (فكتور هيجو) (أن فتح مدرسة يعني اغلاقاً لسجن) وهذا يعني انه من انجح الوسائل في مكافحة الظاهرة الاجرامية وانه عامل مضاد للأجرام.

يُعد التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع ويقلل من نسبة العودة الى ارتكاب الجرائم، ذلك لإن التعليم يفرز في نفوس الأفراد القيم الخلقية

3. **الوازع الديني**

أن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر المنحرفة التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها، ودو الدين يفوق دور أي مؤسسة تربوية وقانونية لكونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال في حين تعجز الابداعات الإنسانية بعلومها وانظمتها وفلسفتها أن تنفذ الى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتحدد له الطريق وتراقبه وتردعه بالعقوبات الشديدة المدونة في القوانين الوضعية اذا حاد عنها[46]

(46) متاع خليل القطان، إثر الايمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الـدار، العدد الرابع ، مطابع الهلال ، الرياض، السعودية، 1980، ص16

إن الدين له دور كبير في توجيه الأشخاص الى السلوك القويم من

خلال حثهم على الالتزام بالتعاليم الدينية التي تدعو الى فعل الخير والابتعاد عن الشر فغياب هذا الدور يؤدي الى ارتفاع نسبة الاجرام بين أوساط الناس فعلى الرغم من إن الدين يعمل على التقليل من نسبة الاجرام في المجتمع وهذا لا يأتي الا بالفهم الصحيح لأحكامه ومبادئه وكبح شهوات النفس وغرائزها الفطرية[47] ، حيث بينت دراسات عديدة على وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والسلوك الاجرامي فقد أظهرت الكثير من تلك الدراسات الميدانية التي أجريت على نزلاء في سجون مختلفة من ان النسبة الأكبر من نزلاء تلك السجون هم ممن لا يعيروا أي اهتمام للوازع الديني بل أن نسبة غير الملتزمين دينياً شكلت قرابة اكثر من (97%) ممن اقترفوا جرائم وهم في حالات سكر أو من المدمنين على تعاطي المخدرات [48]

(47) نجيب علي جميل، علم الاجـرام وعلم العقاب، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2006، ص49

(48) سعيد بن حميد الحرملي، دور الخدمة الاجتماعية في الـتـعـامـل مـع ظـاهـرة ادمـان المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007، ص102

المبحث الرابع

الأثـار الناجمة عن انتشار الظاهرة من خلال دراسـات الحالات اجتماعياً

اعتمدت هذه الدراسة منهجية ميدانية اجتماعية ذات بعد انثربولوجي حيث جرى الابتعاد عن التنظير في دراسة الحالات واقتضت الضرورة العلمية أن تتعايش الباحثة ميدانياً مع الحالات التي سيتم استعراضها من خلال زيـارات متكررة لمركز تأهيل المدمنين في بغداد، لذلك لابد من تحديد منهجية وأدوات يستطيع من خلالها الباحث أو الباحثة من تحليل ما ادلى به المبحوث من معلومات، وبالجانب المقابل لابد كذلك من معرفة المنهج والأدوات التي اعتمدها الباحث وتمكن من خلالها الوصول الى البيانات التي يفترض علمياً أن تتسم بمصداقيتها وواقعتها.

أولاً: منهج دراسة الحالة

- تعد دراسة الحالة منهج أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية وذلك من خلال التحليل العميق لكل حالة فردية وقد تكون هذه الحالة التي يجري تحليلها شخصاً او مجموعة اشخاص او قد تكون في حالات معينة او حقبة تاريخية، او مجتمعاً محلياً او

أي شكل من اشكال الحياة الاجتماعية وهنالك عدة تعريفات لمنهج دراسة الحالة لكن أن أهم ما يميز هذا المنهج عن سواه من المناهج كونه يتميز بالشمولية والاتساع خلاف باقي المناهج، ورغم إن هنالك دراسات منهجية توكد على إن هذا المنهج قد يتخذ من الفرد أساساً في منهجيته التحليلية كما هو الحال عند العالم الاجتماعي (افري ماندال شرمان في كتابه الموسوم Prblens of behavior) الذي اعتبر أن تاريخ الحالة يشمل أساساً قصة الحياة التطورية لفرد من افراد المجتمع والتي تتضمن نموه الجسماني والعقلي والجسدي والادراكي والذهني والانفعالي والسلوكي.[49]

- من المعروف علمياً أن منهج دراسة الحالة يستخدم وعلى نطاق واسع في البحوث الاجتماعية الانثروبولوجية ويهدف الى إعطاء صورة كلية شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع متعدد، ولذلك نجده يتجه الى جمع البيانات العلمية الموثوقة والموثقة لأية حالة من حالات الدراسة سواء كان فرداً أو أسرة أو قومية أو طائفة او نظام اجتماعي، لذلك غالباً ما يتطلب الأمر من الباحثين في حقول الأنثروبولوجي والذين يعتمدون منهج دراسة الحالة عند قيامهم بالدراسات الحقلية والميدانية أن يحددوا وبدقة متناهية الاماكن والازمنة بلا أي استثناء كونها تشكل الأساس في إظهار الحقائق من خلال تحديد وتحليل الاحداث والوقائع الاجتماعية التي يتم دراستها .[50]

- يهتم أي منهج بدراسة عينة صغيرة جداً من افراد مجتمع البحث لذلك قد يجد الباحث صعوبة في استخدام مناهج أخرى تتطلب اعداد أكبر وعينات أوسع ومن هذه المناهج المنهج التاريخي والمنهج الاجتماعي او الاحصائي او المقارن، اذ يهتم منهج دراسة الحالة الذي نحن بصدده بملاحظة سلوك او نشاط المبحوث وسيرة حياته الشخصية وطريقة تنشئته أسرياً واجتماعياً ونفسياً واخلاقياً وفي الغالب فأن هذا المنهج يدرس

(49) د إبراهيم ابراش ، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2009 ، ص162

(50) محمد حسن الغامري، المناهج الانثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1998، ص 87

كذلك تاريخ تطور الحالة التي من خلالها يتمكن الباحث من التوصل الى تحليل علمي دقيق من خلال تتبع مسار حياة المبحوث الشخصية وعلاقاته الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل حياته وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين أسرته وأصدقائه في مختلف المجلات سواء في العمل او الدراسة او في قضاء أوقات الفراغ فضلاً عن تحديد هواياته وأنماط تربيته وكذلك مقدار الدعم الاجتماعي الذي حصل عليه من خلال التشجيع والمكافئات او العقوبات التي نالها نتيجة سوء سلوك او تصرف مرفوض سواء من أسرته او محيطه الاجتماعي، وغالبا ما يجري اعتماد هذا المنهج لدراسات الحالات الفردية وليست الحالات الشائعة التي تحولت الى عرف سائد كذلك فانه لا يعتمد في الغالب على اعداد كبيرة من المبحوثين[51].

ثانياً. الملاحظة

- كما هو الحال في العلوم الأخرى فان العلوم الاجتماعية تعتمد في حصولها على المعلومات بالدرجة الأساس على الملاحظة بوصفها أحد الأدوات المهمة التي يعتمدها الباحث في جمع البيانات والمعلومات وتبرز أهمية الملاحظة في البحوث والدراسات النفسية الانثروبولوجية وكذلك في دراسة المعاضل والمشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة المختلفة كما تستعمل في البحوث التجريبية والوظيفية والوصفية والاستكشافية، وغالباً ما تعتمد الملاحظة كونها تسهل كثيراً في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها من خلال الاستبيانات او المقابلات، أن نجاح او فشل الملاحظة في تحقيق ما يصبو اليه الباحث يعتمد بالدرجة الأساس على تراكم الخبرة وقابية الباحث في المطاولة والصبر لمدة قد لا تكون قصيرة لتسجيل كل الملاحظات او المعلومات التي يجدها الباحث ضرورية.[52]

(51) عبدالرحمن البدري ، مناهج البحث العلمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1963 ، ص 32

(52) ناهدة عبد زيد الدليمي ، أسس وقاعد البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ، 2016 ، ص 128

ثالثاً. المقابلة

- تُعد المقابلة من الوسائل المهمة في جمع البيانات حيث عن طريقها وبواسطة ما ورد فيها من معلومات يستطيع الباحث من جمع البيانات والمعلومات التي يتطلبها البحث او الدراسة كذلك فأنها تساعد الباحث على تحديد الأسئلة التي يمكن أن تشكل الأساس عند الإجابة عليها من قبل المبحوث لبناء التصورات الصحيحة والتي ستستند اليها الدراسة الميدانية[53].
- المقابلة هي عبارة عن لقاء مباشر او متلفز او بواسطة أحد وسائط التواصل الاجتماعي بين شخصين او أكثر (الباحث والمبحوث) في نفس الزمان والمكان (في حالات استوجبتها الضرورة التي اقتضت التباعد الاجتماعي، جرى التعويض عن اشتراط التواجد في نفس المكان باستخدام تقنيات التواصل الاجتماعي) شريطة أن يكون هذا اللقاء مفعماً بالمرونة والحماس والتفاعل المتبادل بين القائمين بالمقابلة ويفترض اجتماعياً أن يكون للقاء حضور معترف به، وبالتأكيد فان طرح الأسئلة من الباحث والإجابة عليها من المبحوث حول الظاهرة او المشكلة هو الجزء الأهم والأكثر حيوية، وقد يعتمد الباحث او بطلب من المبحوث أن تجري المقابلة بصيغة حوار مباشر دون طرح أسئلة محددة وغالبا ما يصاحب هذا اللقاء بين الطرفين (الباحث والمبحوث) عملية التخاطب اللغوي (كالحوار اللفظي) وعملية التخاطب الجسدي (تعابير الوجه، حركة الجسد، الإشارات والايماءات المقصودة وغير المقصودة وغيرها)، ويتضح مما سبق أن المقابلة تبنى على ثلاثة عناصر اساسية ومميزة وهي القائم بالمقابلة interview والمبحوث interviewr وموقف المقابلةsituation [54].

(53) شارلوت سيمور ، موسوعة علم الانسان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط2، 2009 ، ص 553

(54) مصطفى عمر واخـرون، قضايا العلوم الإنسانية (الإشكالية والمنهج)، سلسلة الفلسفة والعلم، الإسكندرية، مصر، ط1، 1996، ص 124

هنا نحاول استعراض بعضاً من الحالات التي تم معايشتها ميدانياً:

الحالة الأولى (م)

ذكر يبلغ من العمر (34) سنة واب لطفلين يسكن مدينة الصدر التحصيل الدراسي مرحلة المتوسطة يجيد القراءة والكتابة فقط،

متزوج، اما الحالة الاقتصادية لدى المبحوث فقد بين انه يعمل اعمال حره يستطيع من خلالها كسب قوته اليومي ويؤمن سبل عيش حياته بكل بساطة وامان. كانت علامات التعاطي على وجه المبحوث بارزة غير مخفيه ابتداء من البنية الجسدية لديه لتقعر العين وثقل اللسان اثناء الكلام وعدم توازن الجسم بالحركة والسير ومنها الميلان يميناً ويساراً مع حركات غير موازنة تدل على التوتر والقلق وعدم الثبات لربما كانت تلك الهيئة الخارجية لدى جميع المبحوثين من المتعاطين للمخدرات من خلال ما لاحظته اثناء تواجدي مع معهم وهم يمرون امامي لاحظت بإن العلامات التي ذكرت للهيئة الخارجية لبناهم الجسدية هي متشابهة لدى الجميع.

بعد سلسلة من التساؤلات التي طرحت على المبحوث تمكن من الحديث بانه بدأ يتعاطى المواد منذ عام 2015 عند استعماله (ترامال و سومدريل) وهي مركبات مخدرة ممنوعة قانونياً دون استشارة طبيب، مرت الأيام وانا استخدم بشكل مفرد تلك الكبسولات التي لا يسمح بالحصول عليها الا بوصفة طبيب الا اني كنت احصل عليها و بسهولة من أحد عيادات التضميد التي كانت تعود لامرأة اما العيادة فهي غير مرخصة طبياً الا انها توجد داخل منطقة سكنية تعج بالاكتظاظ السكاني و لعدم الرقابة عليها كنت اشتري الشريط الواحد اضعاف سعره المرخص بيعه بوصفه طبية، الا أن تلك المرأة وحين علمت اني اتعاطى هذه المواد و لم أتمكن من الحصول عليها بسهولة فهي الأخرى استغلت وضعي وبذات برفع السعر لكي تحقق اقصى ما يمكن من أرباح، مرت سنة كاملة وانا اتعاطى هذه الكبسولات لحين عرفت زوجتي ذات يوم عند ذهابي الى عملي مبكراً و قيامها بالتنظيف اركان البيت رأت الكمية الكبيرة من هذه المواد و عند عودتي اخبرتني بانها عرفت كل شيء و خيرتني بين أن تتركني او أن امتنع نهائياً عن تلك المواد وساعدتني كثيراً في العلاج للتخلص من الإدمان مرت الأيام والأشهر وانا بخير وممتنع عن أي (مخدر) ذات يوم تدهورت حالتي الصحية و كنت في زيارة مع

زوجتي لبيت اهلي الا أن الالام بدأت بالاشتداد في ساقي، خرجت الى الشارع و اذا بي اصادف أحد الأصدقاء ونظر لي و انا اتوجع من شدة الألم فقال لي تعال معي الى البيت لأعطيك علاجاً ينسيك كل همومك و وجعك ايضاً واذا بها الساعة المحطمة لحياتي و اسرتي عند استنشاقي لذلك الدخان المدمر لحياة كل شاب تناوله هنا بدأت صورة الدخان المعطب من مادة (الكريستال) تستنشق صاعدة بأنفاسي الى دماغي حتى اذهبتني لعالم اخر لا اشعر فيه الا بالسعادة و المتعة و ذهب الألم الذي يرافق جسدي باستمرار وهكذا بدأت بالتردد على الصديق الذي اعطاني الجرعة الأولى لأطلب منه مره أخرى وهكذا بدأت بالإدمان صرت لا اقدر أن اكمل يومي دون أن اخذ تلك الانفاس التي خسرتني عائلتي وأسرتي و عملي و احترامي.

التحليل:

تبين من ما تحدث فيه المبحوث أن للصديق الدور الفاعل والأساس في تهيئة الأجواء للانحراف والتعاطي من خلال تناول هذه المواد السامة والمخدرة وايضاً لانعدام الرقابة الطبية والصحية في بيع الادوية من أناس لا علاقة لهم بالطب والصيدلة وفي مناطق ينخفض فيها الى الوعي الصحي الى ادنى مستوياته، هذه التي يسمونها عيادات تمريض من المفترض أن تدار من قبل نساء ورجال ممن يملكون شهادات التمريض وليس من هم يمتهنون أي مهنة ومن يقوم بفتح دكاكين ظاهرها افادة الناس وداخلها المتاجرة بمواد قاتلة ومدمرة للبشر الذي يتعاطها سوى بمعرفة مسبقة بأضرارها او بدون معرفة، فضلاً عن ذلك فان سهولة الحصول على المواد المخدرة لقاء مبالغ مالية قد ساعد والى حد كبير في انتشارها حيث نجد ومن هذه الحالة إن المناطق الشعبية والمكتظة بالسكان تعاني كثيراً من تفشي ظاهرة الادوية التي تباع خارج الصيدليات مما يسهل والى حد كبير من إمكانية حصول المدمنين والمتعاطين على المخدرات في تلك المناطق .

أن للصديق الدور الفاعل والأساس في تهيئة الأجواء للانحراف والتعاطي من خلال تناول هذه المواد السامة والمخدرة وايضاً لانعدام الرقابة الطبية والصحية في بيع الادوية

الحالة الثانية (ل)

يبلغ من العمر ٢٢ سنه من عائلة تتكون من ثلاثة اخوان واخت واحدة تسلسله بين أفراد الأسرة اأابن الأصغر للعائلة يعيشون في أحدى المناطق العشوائية التي انتشرت بعد التغيير في عام 2003 غير متعلم لا يقرأ ولا يكتب الحالة الزوجية غير متزوج يعمل كاسب يقود دراجة بثلاث عجلات يطلق عليها تسمية (ستوتة) تساعده بالعمل لتحميل المواد القديمة التي ترمي في المزابل في بعض المناطق فهو يجمعها وثم يبيعها وهذه المهنة تعرف بمهنة (العتاك) يذكر المبحوث انه يسترزق بها من المال ما يكفيه لسد احتياجاتهم هو و اسرته ذاكراً انه بعد العودة من العمل الذي اذهب اليه منذ الساعة الرابعة او الخامسة فجراً حتى العودة مساءاً اخذ جزء من الراحة بتناول الأكل ثم النوم واذهب ليلاً للتسكع مع رفاقي بالذهاب الى أحد الكوفيات التي افتتحت حديثاً واصبحت وكراً للجرائم بكل أنواعها، يعاود المبحوث الحديث قائلاً بداية كنت اذهب بمفردي اتناول (الاركيلة) وبعدها اعود الى البيت حتى انام وانهض مبكراً يومياً، وفي أحد الأيام تعرفت على مجموعة من الاصدقاء وصرنا نذهب سوياً وكان من بين هؤلاء رجل يكبرني في العمر ذو وقار ممتلئ بالشيب يشتكي لي من الم العوز والحياة وصعوبتها بدأت اتعاطف معه حتى صرت اذهب الى بيته حاملاً معي بعض المسواك مره ومره ملابس كونه لديه بنتين وزوجته منفصلة عنه في كل مره اذهب اليه يقوم بضيافتي الى أن جاء اليوم الذي ضيفني فيه وزودني بجرعة مواد مخدرة التي سيطرت على كل اعضاء جسمي وصرت لا استطيع التحمل ليوم من دونها في المرة الأولى والثانية ضيفني وبعدها قال لي لابد من وضع مبلغ من المال حتى تتمكن من الحصول على تلك المواد بدأت يوماً بعد يوم اصرف ما جمعته من مال ايام عملي السابقة حتى صرت لا ارغب بالذهاب لعملي ومرت ايام دون أن اذهب لعملي اقضي كل وقتي في بيت (فلان) لحين ما اخبرني هل تود العمل معي قلت نعم دون أي تفكير ودون أن اعرف ما العمل كوني أصبحت لا استطيع

مفارقة هذا الشخص وتواجد في بيته لأيام دون الذهاب لأسرتي كوني كنت ميال لعدم مفارقة المتناول الذي اتناوله ومرة أخرى ميال بالتواجد القريب من أحدى بناته التي رغبت انا بالارتباط بها، هو استغل تواجدي في بيته حتى طرح علي موضوع العمل معه ببيع هذه المواد و بالفعل وافقت دون تردد أو تفكير بأسرتي وأصبحت شبه ما يكون بمندوب توصيل لتلك المواد، اما الغريب في هذه الحالة ومن ما طرح عليه من تساؤل كيف تحمي نفسك من الرقابة الأمنية لربما أحد المشترين ينصب لك كمين رد قائلاً كان بيننا لغة خاصة لمعرفة ما اذا كان هو المشتري ام غيره و بعد الحديث المطول من قبل الباحث عرفنا البعض من الالغاز لتلك اللغة التي يتحدثون بها لطلب الشخص المبيع و ايضاً هنالك كلمات تخص النوع و الكمية المراد طلبها الا أن أكثر ما شد انتباهي في هذه الحالة لطافة المبحوث وعلامات و دلالات الفقر في شخصيته كان يذكر في حديثه انه نادم على ما هو عليه يقول بعد كل ما حصل لي أتذكر عندما كنت اتناول احدى المواد واشعر ً بحركة في رأسي تدل على الاستمتاع مع ذكر اهزوجة(العب بيها يا بو سميرة) فهو يعيش حالتين حالة ما بين الندم على ما يفعله و حالة أخرى عند استرخائه رغم بساطة معرفته الا انه يعي جيداً للخطأ الذي يفعله بشكل متكرر دون التفكير بالامتناع عنه.

التحليل:

اتضح من لغة المبحوث التي ابيحت كل شيء فعله دون إخفاء او خوف من فعلاً قام به أصبح لديه تمرد بفعل كل شيء وسببها عدم رقابة الأسرة و دورها في تنشئة كل الأولاد ومراقبتهم ومتابعتهم لأولادهم حيث ذكر بانه يغيب لأيام عن البيت، دون أن يفتقده أحد من أسرته اليه عدا تأمين الاتصال لمرة واحدة او احياناً لم يتصل بي أحد و يسأله اين هو الآن، وبذلك أتيحت له الفرصة لأن يجد نفسه حراً دونما أي رقيب، فضلاً عن ذلك فأن دخول الفتاة في حياة المبحوث ولدت نوع من الجذب العاطفي الذي وجده مبرراً للتواجد الدائم في دار المتاجر بالمخدرات خشية أن يفقد هذه الفتاة أن هو

امتنع عن العمل مع والدها، مرة أخرى نجد أن سهولة الحصول على المواد المخدرة وانعدام الرقابة قد ساعد والى حد كبير في تفشيها وانتشارها والا كيف يمكن أن نفسر إمكانية حصول الوسيط (الرجل الكبير) على مثل هذه الكميات وبهذه السهولة.

الحالة الثالثة (ع)

يبلغ من العمر ٢٥ عاماً ترعرع وسط أسرة ثقافية عارفة لعادات وتقاليد المجتمع وهو الولد الوحيد لهم مع بنت، الأم موظفة وكذلك الأب، العائلة ذات مركز اجتماعي معروف، اما الحالة الاجتماعية فجيدة جداً حيث يسكنون في بيت ملك في أحد المناطق الراقية من العاصمة بغداد الحالة الزوجية، اعزب، ويملك المدمن قاعة لياقة بدنية (جم) هو من يديرها لديه شهادات مشاركة من دول عربية وكذلك مداليات تقديرية في مجال اللياقة البدنية، من أكثر ما شد انتباهي في هذه الحالة هو عندما انتهيت من أحدى الحالات التي قمت بمقابلتها وبعد وقت طويل من الانتظار، واذا بصوت من خلفي ينادي هل بالإمكان مساعدتي بقيامك بمقابلة معي ما حصل معي، هذا الأمر اشعرني بنوع من الغبطة في تقبل الأخرين للباحثين، كوني وانا اعمل مقابلة مع من قبله كنت الاحظ تواجده بالذهاب والرجوع وهو يحمل في يده بعض الأوراق الا انه كان يرتدي الزي الرسمي للعمل(الكاجول) هو ذو ملامح جميلة والاناقة بادية على محياه وعطره المميز ينتشر في مكان تواجدنا، كنت أتوقع من خلال مظهره انه أحد افراد الطاقم الطبي، رغم كل حصل بدأت الحديث معه بعبارة مباشرة وهي ما لذي اوصلك لهذا الطريق، ملامحه وهو يجيب تثبت العكس كون اغلب لا بل أكثر المتعاطين لربما فان مظاهرهم الخارجية واضحة تبين بانهم متعاطين ومدمنين ابتداء من البنية الجسدية انتهاء بالمظهر الخارجي واهماله، أجاب المبحوث على تساؤلي حول ما اوصله لحالة الإدمان قائلاً بانه كان يخصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع للاستراحة من العمل المستمر هو يوم لعدم الارتباط بأي عمل اخر بل هو فقط مخصص للراحة و المتعة كنت في

كل يوم ثلاثاء انهض باكراً و ابدأ بممارسة الطقوس المخصصة ابتداء من التمرينات الرياضية البيتية واحضار وجباتي الأساسية ثم الذهاب الى الجامعة و بعد العودة اتهيأ مساءاً بقيادة سيارتي للسير في شوارع بغداد كان لي صديق من أيام المتوسطة درسنا سوية وانا المقرب اليه وكان شعوري تجاهه بانه اخي الذي لم تلده امي نأكل ونلبس من بعض واستضيفه في مشتملي المعزول عن اسرتي و كانه احد افراد اسرتي بدأنا نخرج سوية لغرض التسلية والمتعة لحين ما اوصلني ورغبني بالذهاب الى (الكافيهات) المختلطة لغرض المتعة بداية لم ارغب بالدخول هكذا أماكن الا انه بإصراره المستمر رغبني بالذهاب في كل يوم استراحة لي استمر الوضع هكذا لمدة 3 أشهر ومنها تحولت الى رغبة شديدة في داخلي لتجربة المشروبات الكحولية و جربت ذات يوم تناولها الا أن استمريت بتعاطي المشروبات الكحولية الى إن الاستمرار الحالة بالتطور وبدأت بأخذ المشروبات الكحولية الى مشتملي دون معرفة أسرتي بما افعله كونهم متيقنين بعدم ارتكابي للخطأ و اني لست بحاجة الى المال لكونهم موفرين لي كل شيء اريده، بدأنا نسهر انا وصديقي ومقبلاتنا المكونة من المشروبات الكحولية لحين ما جاء اليوم الأسود وهو يحمل في جيبه نوع أخر من المخدرات وهي اقوى انواعها وقال لي لابد من أن تتناول البديل عن المشروبات الكحولية لتشعر بالمتعة أكثر وأكثر فخذ تلك الحبيبات وبالفعل تناولتها وذهبت بي لعالم أخر ومتعة مفرطة رغم اذيتها اللاشعورية ومنها صرت لا ارغب بتناول المشروبات الكحولية بقدر رغبتي بتناول المخدرات انتقلت بعدها لتناول الحشيشة رغم اسعارها المرتفعة الا انني اتمكن مادياً من الحصول عليها بوفرة المال لدي ومنها استقريت على إدمان(الكرستال) الذي تشبع به جسدي بسبب كثره الكميات التي اتناولها كان تصل الي باليوم الى ٢غم ونصف استمر بتعاطيها منذ الليل حتى طلوع النهار وهكذا الى أن وصلت الى حالة الإدمان الكلي مما دفعني الى البحث عن طريق للخلاص مما انا فيه .

التحليل:

لقد تبين من خلال ما تحدث به المبحوث و بدليل ملاحظته اثناء تواجده في مصحة العلاج بانه من العوائل المترفة مادياً الا أن توفر المال وعدم الوعي لاستخدامه و قلة المستوى الثقافي والمعرفي رغم انه طالب جامعي الا انه للأسف لا يمتلك معرفة مسبقة أو ثقافة اجتماعية تجعله يمتنع عن قبول كل ما يعرض عليه و هذا ما لوحظ من خلال الحديث المعمق معه، فضلاً عن ذلك فأن المادة المتوفرة ونقصد هنا المال دون الرقابة في اسرافها ادت به الى الطريق الموحش المدمر، الإمكانيات المادية التي يمتلكها المبحوث والسهولة الكبيرة في الحصول على المخدرات دون أي عناء قد كانت هي الأخرى واحدة من اهم المسببات التي أدت الى تعاطي وإدمان الكثير من الشباب لهذه المواد المدمرة.

الحالة الرابعة (م)

يبلغ من العمر 46 سنة من عائلة مركبة متزوج وأب لثلاثة أولاد وبنت في بيت ورثة يعود للأب المتوفي، ويسكن في أحد مناطق العاصمة التي تتميز بالرقي وهي منطقة المنصور التي نادراً ما يستطيع متوسط الدخل السكن فيها، الا انه لا يمتلك هو وافراد عائلته سوى غرفة واحدة في المنزل، تحصيله الدراسي الشهادة الإعدادية المهنية و في التخصص الصناعي، لا يمتلك المبحوث وضيفة أو مهنة يمارسها او أي مردود اقتصادي ثابت او متغير بل أن انه يعتاش هو وعائلته على مساعدات اشقائه في المنزل الميسورين مادياً، بدأت حكايته مع التعاطي والإدمان حينما بدا ينتابه شعور بأن يشكل ثقل مادي على اشقائه لاسيما وانه مع زوجته واطفاله الأربعة بحاجة الى الكثير من المصاريف المادية، حاول البحث عن عمل الانه لم يستطع الصمود في أي عمل جسدي يمارسه بسبب بنيته الجسدية المتهالكة والعوق الجسدي الدائم في أحد ساقيه والذي يجعله غير قادر على أداء الكثير من الاعمالـ بدا بالتسكع في شوارع المنصور من شارع الى أخر كي يتجاوز حالة الفراغ التي يعيشها يوميا، يتحدث

المبحوث عن نفسه فيقول: في ليلة من الليالي قررت الذهاب لزيارة اختي التي تسكن في محافظة العمارة وعلى وجهة التحديد في أحد المناطق الريفية المحيطة بالمحافظة، حيث يمتلك زوجها وأولادها مزرعة كبيرة ضمن المنطقة علمت لاحقا بانهم يمارسون زراعة أحد أنواع النباتات المخدرة للاتجار بها، بقيت هناك فترة طويلة وكان أحد أبناء اختي يرافقني على الدوام حيث نقضي اغلب الوقت معا، وحينما سالته عن دوافع الاتجار بالمخدرات رغم انهم يمتلكون سمعة جيدة ومكانة اجتماعية في المنطقة اجاني بنوع من التهكم وباللهجة الجنوبية الدراجة (خالي والله انت بطران نايم ورجليك بالشمس عمي الناس صارت ميلديرات من هاي السالفة ابيوت وسيارات من ارقى الموديلات وفلوس خير من الله وهاي انا هسة بعدني ببداية مشواري والخير جاي تريدني ابقى على الفكريات الي ما توكل خبز)، بقيت كلمات ابن اختي ترن في اذني ووجدت فيها الخلاص مما انا فيه من ضيق الحالة المادية وحالة الاتكال على اخوتي التي اشعر بانها تشكل إهانة كبيرة لي ولأولادي كنت احلم وانا اتخيل نفسي تاجراً للمخدرات باني سأكون قادر على توفير كل ما تطلبه عائلتي مني رغم ادراكي المسبق انني اذا ما سلكت هذا المسلك فأن عواقب الأمور ستكون وخيمة ليس فقط علي وانا على جميع افراد العائلة، عودت مجدداً الحديث مع أبن اختي الذي وجدني متقبل لما هو فيه فقام بإيضاح كل التفاصيل لي، عند ما هممت بالعودة الى بغداد وضع أبن اختي كمية من المخدرات في جيبي على امل أن أجد من يشتريها من المتعاطين الا انني وكل لليلة افكر في تجربتها لأعرف مدى تأثيرها الا اننا استعوذ بالشيطان واطلب من الخالق عز وجل أن يبعدني عن ذلك لكن للأسف وفي ذات ليلة كنت فيها في أسوء حالاتي جربتها كانت المرة الأولى في غاية الصعوبة الا انني وجدتها تعطيني بعضاً مما انا بحاجة الي وهكذا بدأت بالإدمان حيث انني وبعد نفاذ الكمية اضطر للذهاب الى ابن اختي في العمارة لمرتين بالشهر تقريبا لأجلب المادة المخدرة قسم

منها أقوم ببيعها للمدمنين والقسم الآخر أقوم بتعاطيه كنت بمثابة وكيله التجاري في بغداد ونتحاسب مادياً في كل مرة وبذات نتيجة ذلك بالشعور بأن وضعي الاقتصادي قد تحسن وانني لم اعد بحاجة الى اشقائي فالإيرادات التي اجنيها ليست بالقليلة وهذا ما اثار قلق اخوتي وزوجتي وعائلتي وبذات التساؤلات تثار حول من اين لك كل هذه المبالغ حاول اخوتي وخاصة الكبير اقناعي بالعدول عن ذلك وانه سيوفر لي كل ما احتاجه الا انني لم استطع ترك التعاطي وبت مدمناً عليه الى أن القي القبض علي وانا أقوم ببيع المخدرات في احد مناطق بغداد وانا الآن في قبضة العدالة.

التحليل

تبين من خلال ما تحدث به المبحوث بأن الوضع الاقتصادي كان هو الدافع الأساسي للمتاجرة والإدمان حيث أدى الفراغ الذي هو فيه واعتماده على الغير لغرض تأمين المتطلبات الاقتصادية والمادية اليومية لعائلته هو الدافع الأساس والمشجع في اللجوء الى هذا الطريق دون أن يمنح عقله فرصة التفكير بعواقب الأمر سواء الصحية أو القانونية او ما سيسببه من تشويه لسمعته وسمعة عائلته واخوانه وابنائه لاحقا حيث انصب تفكيره فقط في البحث عن أي وسيلة يمكنه اعتمادها من اجل تحقيق المردود المادي حتى وأن كانت هذه الطريقة فيها الكثر من الأذى له وللأخرين، أن تذرعه بحجج واهية منها أن اطفاله قد كبروا وأصبحت متطلباتهم أكثر لا يمكن إن تكون مبرراً لسلوك هذا الاتجاه المدمر، فضلاً عن ذلك فإن وجود مزارع للمخدرات داخل العراق وفي مناطق مختلفة دون أي اجراء حكومي أمني سريع لمعالجة هذه الظاهرة أمر في غاية الخطورة حيث أن ذلك يعني أن هنالك سهولة كبيرة في الحصول على تلك المخدرات مادامت إمكانية زراعتها داخل العراق ممكنة وهذا ما سيتسبب في زيادة تعقيد المشكلة.

الحالة الخامسة (ح)

ذكر يبلغ من العمر 39 متزوج وليس لديه أطفال ويسكن في دار

مستقلة عن اهله حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيدلة قام بفتح صيدلية بشكل رسمي وفقاً لاختصاصه ومجاز من وزارة الصحة، يتحدث المبحوث عن حالته قائلاً: كنت شديد التعلق بعملي واحببته لأني كنت ادرك مدى أهمية الصيدلي للأخرين في مجال تقديم المساعدة والنصح، كانت الصيدلية تسد كل احتياجاتي وكنت منشغلاً بها تمام حيث لا فراغ لي سوى الصيدلية والبيت، كنا انا وزوجتي نعاني من مشكلة الأطفال وكنت أمني النفس بإن لا أكون انا السبب ولكن بعد الفحوصات المختبرية صدمت باني انا السبب في عدم الانجاب، ولدت هذه الحالة لدي ردة فعل سلبية حاولت تجاوزها بالانشغال بعملي مع املي في أن يصل الطب يوماً الى إيجاد علاج لحالتي التي هي ليست حالة فردية بل يعاني منها الكثير من الرجال، الا أن ما حصل لاحقا أدى الى ما انا عليه حيث بدأت تصرفات زوجتي تتغير وبدات تتصاعد بيننا المشاكل لأبسط الأسباب وانتهت العلاقات الحميمية بيننا الى أن جاءت اللحظة التي طلبت هي فيها الانفصال كونها لا تريد أن تقضي بقية حياتها جدون انجاب أطفال وبالفعل حصل الانفصال نزولاً عند رغبتها وبدات أعيش في كنف منزلي وحيداً بلا أي صحبة وشعرت باني محطم وغير قادر على مواصلة مشواري في الحياة وتصاعدت بداخلي الارهاصات النفسية وخيبات الأمل وانقطعت تماماً عن العالم الخارجي ورفضت حتى الالتقاء بأقاربي، لم اجد ملاذ سوى الخمور حيث عزلت نفسي عن المجتمع وبذات بمقارعة الخمر يومياً، بدأت تلوح في ذهني فكرة أن اتعاطى المخدرات بعد أن شعرت باني قادر على تحضيرها بحكم اختصاصي وبالفعل باشرت بالعمل حيث كنت أقوم بإحضار اشرطة الادوية وطحنها ثم هدرجتها ولم اكتفي بتعاطيها بل بدأت اروج لها لاسيما بين الشباب الذين يراجعون الصيدلية لاقتناء مواد مهدئة من الالام واعرف جيداً انهم يبتغون اقناء المخدرات، وتحولت الصيدلية الى مكان لعمل السموم رغم أن طبيعة عملها الرسمي هي المساعدة في علاج المرضى، اما انا فلم اكتف بالمخدرات التي

احضرها بل أصبحت أكثر ادماناً من غيري حيث اخترت الكريستال لأنه أكثر شدة وتأثير من سواه من المخدرات الى أن القي القبض علي بالجرم المشهود .

التحليل

الحالة هنا مغايرة تماماً فهذا المبحوث يعرف جيداً ما للمخدرات من تأثير مدمر الا انه حاول بشكل او باخر اقناع نفسه أن الخمور والمخدرات هي الوسيلة الوحيدة للتغلب على مشاكله النفسية الناجمة عن عدم قدرته على الانجاب والتي تسببت في فقدانه لزوجته، محاولاته تلك هي اشبه ما تكون من الانتقام من نفسه بطريقة غير مبررة.

النتائج

من دراسة الحالات أعلاه تحليلها يمكن التوصل الى النتائج التالية:

1. أن جميع المبحوثين هم من الذكور وهذا الأمر لا يعني إن المرأة في منأى عن حالات التعاطي الا إن الفرصة سنحت في الدراسة الميدانية لمركز يستقبل الذكور فقط، كذلك فأن جميعهم قد تجاوزوا سن المراهقة وبالتالي فإن سلوكهم لا يعني انهم غير مدركين لما كإنو يفعلون.

2. تبين بما لا يقبل الشك أن وفرة المال أو قلته قد لا تكون سبباً للإدمان او التعاطي الا انها قد تؤدي بالفرد للتفكير في الخلاص مما هو عليه من فاقة الفقر او أن الوفرة المالية التي يمتلكها تجعله قادراً على الحصول على كل ما يشبع غرازه وملذاته.

3. التعليم والمعرفة والثقافة العامة يفترض بها أن تكون رادعاً لمنع مثل هذه الظاهرة وانتشارها بين من هم بالمستويات التعليمية العالية الا أن الحقائق على الأرض تثبت أن المتعلم في بعض الأحيان يختلق الذرائع من اجل أن يقنع نفسه والأخرين بصواب سلوكه او أن له من الدوافع ما يجعله مجبراً على هذا السلوك.

4. ضعف الدولة وانعدام الرقابة الدوائية لاسيما في المناطق الشعبية المكتظة بالسكان قد ولدت الكثير من حالات الإدمان والتعاطي

والمتاجرة لاسيما حينما يسمح لمن هب ودب بممارسة الطب والصيدلة دون أن يمتلك ابسط قواعد المعرفة الصحية.

5. الفراغ والصحبة السيئة من أكثر العوامل دفعاً باتجاه التعاطي والإدمان خاصة عندما تفقد العائلة روابطها الأسرية ويصبح بإمكان افرادها الغياب الطويل دونما أي محاسبة او مراقبة.

6. مما عرفناه من معلومات من المبحوثين الخمسة نجد أن أماكن اللهو كانت البداية لغالبيتهم في التعرف على مدمنين أخرين أو تعاطي المسكرات ومن ثم المخدرات وهذه الأماكن تكاد أن تكون خالية تماما من أي رقابة صارمة نتيجة الفساد الإداري والمالي.

7. لا شك أن هنالك عامل أكثر خطورة في تفشي هذه الظاهرة يتمثل في سهولة الحصول عليها لاسيما في المناطق الشعبية والمكتظة بالسكان التي تعاني والى حد كبير من فقدان تام للرقابة الصحية لعجز الجهات المختصة من معالجة هذه الظاهرة نتيجة التهديدات العشائرية والعصابات المسلحة او الجهات المدعومة من قبل عناصر متنفذة في الدولة.

التوصيات في مجال السياسة الاجتماعية لمكافحة المخدرات

- القيام بوضع الخطط المحكمة لاسيما في المحافظات الحدودية لضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات، والإلمام بطرق الاتجار ومتابعة ذلك بشتى الطرائق.
- رسم الخطط والإشراف على الإجراءات القانونية المصحوبة بتفعيل الدور الاجتماعي للشخصيات الدينية والعشائرية والاجتماعية ذات النفوذ في التثقيف على خطورة هذه الظاهرة والتعريف بأثارها الاجتماعية.
- اصدار اللوائح القانونية أو التعديلات على القانون رقم 50 لسنة 2022 وذلك بتضمينه مادة ذات عقوبة مشددة على كل من يتعامل في بيع او اشراء او تخزين او حيازة الادوية وبمختلف أنواعها بقصد المتاجرة بها خارج المنافذ الرسمية للبيع والتداول المتمثلة بالصيدليات المجازة والمذاخر الرسمية

والمستشفيات.

- إجراء الدراسات الميدانية ذات الطابع التطبيقي بعيداً عن التنظير والتي من شأنها تطوير العمل الميداني والإداري بشكل عام في مجال المكافحة وإعداد البيانات والإحصائيات وتحليلها وتقييم أعمال المكافحة دورياً.
- متابعة إدارات وشعب وأقسام ووحدات المكافحة في مختلف محافظات العراق وإقليم كردستان وإعطائهم التوجيهات اللازمة في مجال المكافحة مع عدم اهمال الدور الاجتماعي لهذه الشعب والاقسام والوحدات.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي لها مساس بالشباب لغرض تصعيد دور هذه المنظمات في مجال التوعية بمخاطر هذه الظاهرة.
- التنسيق مع الجهات الإعلامية للتعريف بأضرار المخدرات بإعداد خطط التوعية ووسائل الإعلام المختلفة من خلال عرض فقرات توعوية قصيرة أو بوسترات يجري توزيعها في الأماكن التي يرتادها الشباب.
- رفع مستوى أداء العاملين من خلال البرامج تدريبية خاصة بأساليب التعامل مع المدمنين.
- إحباط عمليات التهريب وتعقب عصاباتها داخليًّا وخارجيًّا والرقابة على التجارة المشروعة للمواد الخطرة (الدوائية وللأغراض العلمية) بالتعاون مع وزارة الصحة والهيئة العليا لمكافحة المخدرات والمديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية ومنع تسرب أي منها إلى سوق الاتجار غير المشروع والتركيز على المنافذ (البرية والبحرية والجوية).
- الاستعانة بمصادر من ذوي الأمانة والكفاءة للكشف عن أساليب التهريب بالمنافذ، والقيام بحملات مركزة على الطرق السريعة والأماكن المشبوهة.
- مكافحة التعاطي والعمل على ضبط مستعملي المخدرات

بأنواعها المختلفة والاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في وضع ومتابعة وتنفيذ برنامج علمي مدروس ومكثف (تربويًّا ودينيًّا وثقافيًّا وصحيًّا) لتوعية الجمهور بأضرار المخدرات.

- القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بأخطار المواد المخدرة من خلال عقد الندوات وإقامة المحاضرات وتوزيع النشرات والملصقات وكتب التوعية وإقامة المعارض في المدارس والنوادي الرياضية في عموم العراق.
- المساعدة في علاج المدمنين من السجناء لدى دائرة الإصلاح وذلك بالتنسيق مع المستشفيات والمراكز المتخصصة بعلاج الإدمـان والاهتمام بالرعاية اللاحقة للسجناء بتهم تعاطي المخدرات والاشتراك في تأهيلهم ليعودوا مواطنين صالحين.
- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في متابعة ورعاية أولئك الذين شفوا وتعافوا من الإدمان والإشراف على برنامج الدعم الذاتي.

الخاتمة

لا يمكن انكار ما للمخدرات من مخاطر كبيرة على البنية الاجتماعية وتهديد معلن ومبطن على السلم المجتمعي لذلك نجد أن السياسات الأمنية والإجراءات القانونية الرادعة لا يمكنها فقط الحد من هذه الظاهرة بل إن السياسات الاجتماعية لابد من أن تكون حاضرة وبقوة في هذا المجل لاسيما وإن ظاهرة تعاطي المخدرات والأمان عليها والاتجار بها وتصنيعها وتحضيرها لها مساس مباشر بالحالة الاجتماعية القائمة واستقرارها وبالتالي فإن الأمر أخطر من ان يحصر في جوانه الإجرائية والقانونية.

الحالات التي جرت دراستها ورغم تنوعها الا انها جميعا انحت منحى اجتماعي حيث تبين لنا إن للمجتمع والأسرة والاصدقاء دور حيوي وهام في تصاعد هذه الظاهرة او ضمورها ورغم اننا قد بينا في الدوافع والمسببات الكثير مما له علاقة بالدوافع الكامنة وراء

استشراء هذه الظاهرة الا إن البعد الاجتماعي يكاد أن يكون هو الأكثر تأثيراً من سواه في اي محاولة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة علمية وعملية.

المصادر والمراجع

1. د. بعيبع محمد نادية، الارشـاد النفسي ودوره في الاعلام المدمنين على المخدرات، دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , ط1, 2012 .
2. ابن منظور لسان العرب المجلد الرابع , دار الجيل, بيروت , ط1 , 1987 .
3. د. در دار فتحي المخدرات، الخمر، التدخين، الإدمان، بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , ط1, , 2000 .
4. مصطفى سولف، المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية , , سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996.
5. محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها (دراسة مقارنة في القوانين اللبنانية العراقية)، المكتبة القانونية , ط1, 2022 .
6. امال عبد الحميد , المرأة بين ثقافة المخدرات وثقافة السجن، المرأة وجرائم المخدرات في المجتمع المصري , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2009.
7. د. عادل الدمرداش، الإدمـان مظاهرة وعلاج، دار المعرفة، الكويت، ط1 , 1982 .
8. القاضي د. غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية , دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار الغير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقي, بيروت، 2008.
9. احمد كمال احمد . التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية , مكتبة القاهرة الحدية , القاهرة , ط1 , 1979 .
10. احمد إبراهيم حمزة , السياسة الاجتماعية , دار الميسرة للنشر والتوزيع , عمان الأردن , ط1, 2015

11. د فاخر حمود كاظم , الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية , مركز العراق للدراسات , بغداد , ط1 , 2019 .
12. جمال إبراهيم الحيدري، علم الاجرام المعاصر، دار سنهوري للطباعة والنشر ط 1، 2015 .
13. محمد فرات الغراوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، المكتبة القانونية، 2022.
14. موفق حماد عبد، جرائم المخدرات دراسة فقهية قضائية مقارنة ط1، مكتبة السنهوري بغداد 2013،
15. عماد فتاح إسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016.
16. صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة مطبعة الاديب، ط بغداد ،1984 .
17. قانون رقم 38 لسنة 2002 , الوقائع العراقية , العدد 3948 , 2002/9/16
18. د. علي الوردي , لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث , ج3 , دار دجلة والفرات , بغداد , ط2 , 2009 .
19. د. يوسف صالح بريك , التغير الاجتماعي الدولي للمخدرات، بحوث المخدرات والعولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2007 .
20. محمد مبارك، التفكك الاسري وانعراف الاحداث، رسالة ماجيستير , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,الرياض , 2006.
21. د. احمد عبد العزيز الأصفر أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الغربي, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض, 2012 .
22. محمد عبد الله , مبادئ علم الاجرام , دار اثراء للنشر والتوزيع , عمان, الأردن , ط1, 2012 .
23. د. احسان محمد الحسن , علم الاجرام , مطبعة الحضارة، بغداد, ط1 , 2001 .

24. محمد سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف, دار الميسرة للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2015 .
25. عمر موفق بشير العبايجي، الإدمان والانترنيت، دار مجد الأولى للنشر والتوزيع، ط1، عمان, 2007،
26. سامي عبد الرؤوف، الانترنيت في العالم العربي (دراسة ميدانية على عينة الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد 4، 2000.
27. عبد الله السدجان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث , المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994.
28. سوسن شاكر مجيد الجلبي، الشباب والفراغ وسبل استثماره لتحصينهم من الانحراف، الندوة العلمية حول تحصين الشباب ضد الانحراف، بغداد، 1992.
29. متاع خليل القطان، إثر الايمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الدار، العدد الرابع , مطابع الهلال ، الرياض، السعودية، 1980.
30. نجيب علي جميل، علم الاجرام وعلم العقاب، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2006.
31. سعيد بن حميد الحرملي، دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة ادمان المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007.
32. د. سهير لطفي واخـرون، مخاطر المخدرات، مجلة العالم الإسلامي العدد 1768، 2002.
33. د. حسن الساعاتي، تعاطي الحشيش مشكلة اجتماعية، بعث مقدم الى الحلقة الثالثة لمكافحة الجريمة، القاهرة 1963.
34. موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017، بيروت 2018.
35. د إبراهيم ابراش , المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية

36. محمد حسن الغامري , المناهج الانثروبولوجية , المركز العربي للنشر والتوزيع , الإسكندرية , مصر , ط1 , 1998 .
37. عبدالرحمن البدري , مناهج البحث العلمي , دار النهضة العربية , بيروت , ط1 , 1963 .
38. ناهدة عبد زيد الدليمي , أسس وقاعد البحث العلمي , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط1 , 2016.
39. شارلوت سيمور , موسوعة علم الانسان , المركز القومي للترجمة , القاهرة , ط2, 2009 .
40. مصطفى عمر واخرون , قضايا العلوم الإنسانية (الإشكالية والمنهج) , سلسلة الفلسفة والعلم , الإسكندرية , مصر , ط1, 1996.